أثـر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية.

تعيش المصرفية الإسلامية، كمحرك طموح للاقتصاد الإسلامي، مرحلة نمو مميزة تشبعت بالوصفات الإعلامية والقياسات التوقعية والإثارة المتزايدة عالمياً. ولكن، تفتقد المصرفية الإسلامية اليوم إلى الدعم الفني في مجالات متعددة مثل إبتكار المنتجات وتنظيم الأسواق والبيئة القانونية والأنظمة الداعمة المتخصصة، كالمحاسبة مثلاً. لم توضع المحاسبة تحت الضوء بعد، وهي أداة فنية ذات حساسية عالية وأهمية كبيرة جدا تظهر خصوصا في أوقات الأزمات، حين يوجه اللوم إليها في العادة.

ويتمركز القياس المحاسبي في عمق الفكرة المحاسبية، حتى أن المحاسبة المالية - ببساطة شديدة - هي مجرد وسيلة مُنَظَّمة لقياس نتائج العمليات التجارية، تتركز أهمية القياس المحاسبي في تأثيره المباشر على نتائج المعلومات المحاسبية التى تستخدم في صنع القرار. لذا، تعد طرق القياس وملاءمتها للواقع من أكثر المسائل المثيرة للجدل سواءً بين المهنيين أو الأكاديميين أو مستخدمي المعلومات المحاسبية.

والحديث عن القياس كما أشرنا يستوجب النظر أولا في أهداف المحاسبة المالية وتحديد متطلبات الإطار النظري في هذا الخصوص. يأتي بعد ذلك النظر في خيارات القياس المتعددة ومدى ملاءمتها لبيئة الأعمال ومن ثم تحديد الخيار الأنسب أو مجموعة الخيارات المناسبة للتطبيق. يضيف المنظور الإسلامي أبعادا جوهرية أخرى الى المسألة، كمدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها على تفادي المحظورات مع التمتع بحرّية تطبيقية جيدة.

وهناك وجهة نظر تقول أن إلزام تطبيق القيمة العادلة في تقييم جميع الأصول اعتراف حقيقي بقصور الذي كان يعتري التقارير المالية في السنين السابقة التي كانت تعتمد علي التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي

ومع ظهور المتقلبات في الأسعار أصبح هناك إجماع إبان رؤية الأزمات الاقتصادية الناشئة عنها، لابد من التحول نحو طريقة قياس محاسبي أخرى تواجه النقص الذي اعتري التكلفة التاريخية التي لم تستطع مواجهة هذه الأزمات. وقد تكون التغيرات التي يمكن أن تطرأ علي المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما فيما يخص تقييم بنموذج القيمة العادلة يفتح بابا لخلق فرص جديد لمقيمي المؤسسات في بداية جديدة للمحاسبة تختلف عن النمط الذي يسودها فيما يتعلق بانحسار العمل في حالات اندماج المؤسسات أو حالات الإفلاس أو أي مجال أخر ضمن قطاع الأعمال الذي يرتكز علي تقييم أصول المؤسسات أو حالات الافلاس أو أي مجال أخر ضمن قطاع الأعمال الذي يرتكز علي تقييم أصول الشركات فيها على القيمة العادلة ومن الرؤى الحديثة التي تنظر إلي تطبيق هذه النظرية في القياس المحاسبي أمرا يتطلب تحقيقه، وهو وجود عدة خصائص من اللازم توافرها حتى يتم تطبيق القيمة السوقية العادلة، وتظهر هذه الخصائص من خلال تعريف FASB والذي يركز على توافر مجموعة من الشروط، ومن الشروط أو الخصائص: توفر السوق الحرة، أن يتم تحديد سعر البيع علي أساس النقد أو النقد المعادل، أن يؤخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هذا الدفع سيتم حاليا أو عبارة عن القيمة الحالية لدفعات النقدية التي سيتم قبضها في المستقبل، ألا يقع الأطراف ذات العلاقة بالصفقة تحت الإكراه وأن يكون لدي الاطراف معرفة كافية و معقولة نسبيا بكل الحقائق المرتبطة بالأصل.

وإن تهيئة الظروف لتطبق القيمة العادلة من خلال توفر الشروط السابقة الذكر، لا تمثل مسألة من الصعب تحققها حتي يتم استخدام هذا المدخل في القياس المحاسبي، والتي تم شرح الالية التي تقوم عليها في

السابق. فجميع هذه الشروط يمكن أن تتوفر في أي سوق والتي لا تمثل عائقا حقيقيا في الواقع العملي، و بالتالي فإن الحجج التي تدعو إلى صعوبة تطبيق نموذج القيمة العادلة ليس فيها شيء من الصحة.

١. إشكالية الدراسة:

لقد كان لدخول المحاسبة في نهاية الستينات مرحلة المنهج التجريبي الذي يظهر من خلال استقرار الواقع، و تطبيق المنهج الرياضي والاحصائي في اختبار ما تقدمه المحاسبة من معلومات وانعكاسات على أرض الواقع، ودراسة رد الفعل التي يمكن أن يظهر أثرها على أسعار الأسهم، والتي كانت بدايتها على يد Ball and Brown (١٩٦٨) دور كبيرا في إنحراف مفهوم القيمة العادلة عن مضمونها، فقد أصبح ينظر إلى دراسة مفهوم القيمة العادلة من زاوية واحدة، يقتصر اختبارها من خلال استخدام بعض البيانات المالية للمؤسسات ضمن متغيرات مستقلة، ودراسة تأثيرها على متغير تابع أساسي - غالبا ما يكون سعر السهم - وبدأ يقتصر اختبار القيمة العادلة على الادوات المالية، والتي أصلا لم تكن تقيم بغير ذلك في السابق، إلا أن مطالبة المنظمات الدولية التي تهتم بتسويق معاييرها المحاسبية ألزم الواقع المالي بالاتجاه نحو هذا المنهج، إلا أنه ما زالت الآراء تلتقي في أنها تعكس مقياسا أكثر موثوقية في تمثيلها للمعاملات التي تتم في المؤسسات، لأنها تمثل الخلاصة التي تظهر فيها الموضوعية، والسوق الذي يفرض القيم المالية ليس خاضعا لأية معيار ذاتي أو تحيز شخصي، ولا يعتريها مشاكل القياس المحاسبي كما أن هذا الأمر قد ظهر في العديد من الدراسات الميدانية.

ومع الاعتراف بالجهود المميزة الملحوظة لأكاديميين مجتهدين ومؤسسات دولية معروفة (كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

الإسلامية)، إلا أن ما قُدّم حتى الان لم ينقل المحاسبة المالية من منظور إسلامي بصفة عامة والقياس المحاسبي بصفة خاصة الى ما يجب أن تكون عليه. المتوقع أن تكون المحاسبة المالية أداة داعمة لهذه الصناعة وإطار منظم قادر فنياُ على تقديم المعلومة الملائمة والموثوق بها لصانع القرار. حتى الجدل والطرح بين المختصين في البلدان التي تمارس الصيرفة الإسلامية لم يصل بعد إلى المستوى الذي يستحقه.

واستخدام "معدل الفائدة" كمعامل خصم في تطبيقات تحديد قيمة الأصل المستقبلية مثلا، يشكل تحدي كبير في القياس المحاسبي من المنظور الإسلامي. وهنا يقع عامل الربط بين القياس المحاسبي (كتطبيق فني مقنن) والمصرفية الإسلامية (كصناعة جديدة متطورة). وبالتأكيد يقع الجزء الأكبر من العمل على عاتق المتخصصين والمؤسسات التي تتبنى هذه الصناعة وتدعمها وتستفيد منها. وقبل محاولة الإجابة على الأسئلة التي قد تظهر هنا، يجب أولا التعرف على أهداف مستخدمي التقارير المالية للمؤسسات المصرفية الإسلامية وإعادة اكتشاف أهداف المحاسبة المالية وبالتالي تصور نماذج القياس الملائمة لها.

وكانت المحاسبة المالية، والقياس خصوصا، تحت المجهر خلال فترة التغييرات الاقتصادية الجوهرية في العقدين الأخيرين، من هذه الأحداث توحيد المعايير المحاسبية دولياً والفضائح المالية (قضية شركة إنرون مثلا) والأزمات الاقتصادية المتلاحقة أو حتى تعقيدات العمليات المصرفية والثورات التقنية والمعلوماتية المختلفة، وهذا ما يطرح السؤال الجوهري والمنطقي **ماذا عن التمويل الإسلامي؟ ما مدى امكانية تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية؟ ما الفرق الذي ستحدثه محاسبة القيمة العادلة في صناعة الصيرفة الإسلامية وعلى جودة**

المعلومات المحاسبية؟ هل هناك دور جديد لقياس محاسبي من منظور إسلامي؟!.

٢. أهمية الدراسة:

لقد أحدث توجه العديد من هيئات البورصة العالمية والمجالس والمجامع والجهات المسئولة عن التشريعات المحاسبية في عدد كبير من الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية والدول التي اعتمدت هذه المعايير) نحو محاسبة القيمة العادلة إثارة اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والمقالات التي تؤيد أو تعارض هذا التوجه جزئيا أو كليا.

و يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعدد.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في بيان مدى إمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية نحو معايير محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية من خلال عملية القياس والإفصاح والإعتراف، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على اساس القيمة العادلة للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها على تفادي المحظورات كما ذركرنا سابقاً واثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية.

٣. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومحددات ومزايا تطبيقها في المحاسبة المالية؛
- أسس وطبيعة محاسبة المصارف الإسلامية؛
- إبراز أهمية قواعد ومتطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي بالقيمة العادلة؛
- أمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية؛
- دور معايير القيمة العادلة في تعزيز ملاءمة القوائم المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين في المصارف الإسلامية؛
- أثر تطبيق نموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٤. هيكل الدراسة:

سنحاول أن شاء الله بقدر الإمكان الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف هذه الدراسة من خلال تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة محاور رئسيه وهي:

المحور الأول: توجه الفكر المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة.

- مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي والمبررات الرئيسية لظهورها؛
- كيفية قياس القيمة العادلة؛

- متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولي.

المحور الثاني: محاسبة المصارف الإسلامية.

- محاسبة المصارف الإسلامية وأهدافها؛
- طبيعة أسس محاسبية المصارف الإسلامية؛
- الفروض والمفاهيم المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المحور الثالث: تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في المصارف الإسلامية.

- متطلبات القياس والإفصاح وفق منهج القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية؛
- تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية.

المحور الأول: توجه الفكر المحاسبي نحو مفهوم القيمة العادلة.

أولا: مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي والمبررات الرئيسية لظهورها.

١. **المبررات الرئيسية لظهور القيمة العادلة**: يمكن استنباط المبررات الرئيسية التي تدافع عن قيام القيمة العادلة في القياس المحاسبي من المنطلق التي تهدف إليه التقارير المحاسبية التي تسعى إلى تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وهذا يمثل الهدف الأولى للمحاسبة فيقول Sterling[1] أن الفائدة - الملاءمة – في المعلومات تظهر من خلال الأحداث أو الصفات التي تقوم المحاسبة

بقياسها من خلال التعرف على خصائص الشيء المقاس. إلا أن تزويد المستخدم بالمعلومات التي يريدها بما يتوافق مع رغباته هو أمر بعيد عن الموضوعية.

إن تقديم المعلومات لابد وأن يصور الواقع القائم فعلا، وليس في ظل خلق تصور عن الواقع وتكيف المعلومات بما يتلاءم معه، إن ربط تقديم المعلومات بالأهداف والأحداث أو ببعض مستخدميها يحد استقلالية المحاسبة، وتصبح مخرجاتها قابلة للتحريف والتشويه طالما يمكن أن تتغير بتغير غايات مستخدمي المعلومات.إلا أن وجهة نظر Sterling - والتي تتعلق بربط تقديم المعلومات بالأهداف أو الأحداث أو ببعض المستخدمين – تختلف عن هذا المنظور. ويقولSterlin: [2] في مخالفة لوجهة النظر السابقة بأنه هناك عدة أسباب تجعل عملية إعداد المعلومات بشكل يتوافق مع رغبات متخذي القرارات أمراً بعيداً عن الموضوعية، وهذه الأسباب هي:

أ. إذا قمنا بهذا العمل – إي توافق المعلومات مع الرغبات – فإن متخذ القرار سيكون لديه الخيار باستخدام المعلومات المحاسبية أو عدم استخدامها، أو اتخاذ القرار حتى في غياب هذه المعلومات، وبالتالي لم يعد للمحاسبة أي حضور في خدمتها للغايات التي ظهرت من أجلها؛

ب. إن متخذي القرار متنوعون بشكل كبير، ويتخذون قراراتهم على أسس متعددة وكثيرة، قد تبتعد في كثير من الأحيان عن العقلانية، وفي ظل هذا التعدد فمن المستحيل اقتصاديا تزويد كل المعلومات لكل القرارات المراد اتخاذها؛

ج. إن تقديم معلومات تحاول أن تقدم تصوراً عن المستقبل الذي يرغب متخذو القرارات بمعرفته هو أمر لا يمكن الوثوق به، حتى وإن كانوا من مستخدمون هذه المعلومات.

ومن أجل تحقيق غاية المحاسبة دون النظر إلى غايات المستخدمين، يرتأى Sterling [3]: بأنه لا بد وأن تكون المعلومات المقدمة لهم في مجال القرارات التي يمكن أن يتخذوها، والتي منها البدائل الاستثمارية في السوق والتفضيلات الشخصية وتفسيرات السعار القائمة في السوق والمتعلقة بقرارات المقترضين والمستثمرين، وهذه القرارات في مجملها تعتمد على بعض المسائل هي:

أ. النقد المتوفر حالياً للاستثمار في المشروع المرتقب؛

ب. مقدار النقد المراد توفره لاستثماره في المشروع المرتقب؛

ج. نسبة الخطر التي تمكن متخذ القرار من المقارنة بين التفضيلات؛

د. إن الأسعار يتم تفسيرها في ظل معدلات المخاطرة في السوق.

وهذه الأسباب تتطلب جميعها معرفة الموال التي يمكن أن تتوفر حالياً، وهذا يعتمد على كل من أسعار البيع الحالية للأصول المملوكة والقدرة على الاقتراض والقدرة على زيادة رأس المال، وباختلاف هذه القرارات والظروف والتي يمكن أن تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بها، فإن القيمة السوقية العادلة – أو سعر البيع الحالي- تستطيع أن توفر كل هذه المعلومات، وتصبح المعلومات المقدمة من خلالها مفيدة وملائمة للجميع بغض النظر عن تكييف هذه المعلومات للغايات السابقة، لذلك فإن Sterling يرى أن بنود الميزانية لا بد وأن تظهر بهذه القيم لكي تحقق المحاسبة الفائدة للجميع دون التحيز لأي طرف من الأطراف.

٢. **مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي:** يعرف البعض القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بيم مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية.

كما يعرفها البعض الأخر بأنها السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء، وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال.

كما أن أشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو دلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الأمريكية في مارس ١٩٥٩ والذي يعرف بأنها(السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشترى راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وان يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية).

كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: " هي مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشترى وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة "[(4)].

وتعرف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتبادل بها صل ما بين مشترى وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والراغبة في إتمام الصفقة، وتتم الصفقة في إطار متوازن، وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة

آو تبعية وتتم بين مشترى راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على اكبر منفعة لنفسه، ويبنى التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لان التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية".

وحددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها (IAS No. 30, IAS No. 32. IAS No.38. IAS No. 39 , IAS No. 40 , IAS No. 41) المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل علي أساس تجاري بحت[5].

وفي الواقع فإن هذا التعريف ليس الوحيد للقيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية على مر الزمن، بل إن هناك تعاريف أخرى تطرقت لها المعايير يمكن إدراجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (٠١): تعاريف القيمة العادلة الواردة في معايير المحاسبة الدولية.

رقم المعيار	رقم الفقرة	تعريف القيمة العادلة	السنة
١٦	٦	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية.	١٩٩٣ ١٩٩٨
١٧	٣	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية.	١٩٩٧

رقم المعيار	رقم الفقرة	تعريف القيمـــة العادلـــة	السنة
١٨	٧	كما هي في ٣\١٧	١٩٩٣
١٩	٣	كما هي في ٣\١٧	١٩٨٨
٢٠	٣	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها بين مشتري راغب وذي معرفة وبائع راغب وذي معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية.	١٩٨٢
٢١	٧	كما هي في ٧,\١٨	١٩٩٣
٢٢	٨	كما هي في ٣,\١٩	١٩٩٨ ١٩٩٣
٢٥	٤	كما هي في ٣,\٢٠	١٩٨٥
٣٢	١١	كما هي في ٧,\١٨	١٩٩٨ ١٩٩٥
٣٣	٩	كما هي في ٧,\١٨	١٩٩٧
٣٨	٧	كما هي في ٦,\١٦	١٩٩٨
٣٩	٦٩	كما هي في ٧,\١٨	١٩٩٨
٤٠	٤	كما هي في ٦,\١٦	٢٠٠٠
٤١	٨	كما هي في ٧,\١٨	٢٠٠١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص معايير المحاسبة الدولية.

ويعرف القاموس الخاص ببيان المفاهيم رقم(٧) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي القيمة العادلة لأصل ما أو التزام ما بهذه

الطريقة: "هي المبلغ الذي يمكن بيه شراء أو (تحميل) أصل ما (أو التزام) أو بيعه (أو تسويته) في صفقة حالية بين الطرفين راغبين في إتمام الصفقة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية"

وهذا التعريف بسيط ومناسب بشكل معقول، فالقيمة العادلة هي سعر يوافق عليه طرفان في صفقة تبادل وهذا سهل بدرجة كافية عند وجود أسواق مستقرة، ولكن ما الموقف عندما لا توجد أطراف مستعدة لشراء أصول المؤسسة أو يتحملوا التزاماتها؟ وكيف يمكن لمحاسب أن يقوم بتقييم معقول للقيمة العادلة؟.

ويتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على نقطتين أساسيتين وهما:[٦]

النقطة الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي:

١. أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلا منها يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها؛

٢. أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

النقطة الثانية: الظروف التي تتم فيها الصفقة: حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادل، لأن البائع يكون

مجبرا على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة.

ثانيا: كيــفية قياس القيمة العادلة.

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلي ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الاعتمادية تكون مهمة أيضاً قبل الملائمة لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم .أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كمايلي:[٧] [١٠]

١. القيمة السوقية للأراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة؛

٢. القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك: عندما لا يكون هناك دليلا على القيمة السوقية بسب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادرا ما تباع.

كما بين المعيار المحاسبي الدولي ٢٢ بخصوص ضم أو اندماج الأعمال في الفقرة ٣٩ مجموعة من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك أو دمج الأعمال وعلى النحو التالي:

- تقييم الأوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية؛
- تقيم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها، مثل نسبة سعر السهم إلى ربح السهم وعائد الأسهم

ومعدلات النمو المتوقعة للأوراق المالية المماثلة لمؤسسات ذات خصائص متشابهة؛

- تقيم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها محسوبة باستخدام معدلات الفائدة الجارية المناسبة، ناقصا مخصصات الديون غير القابلة للتحصيل وتكاليف التحصيل، عند الضرورة، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين قيمتها الاسمية ومبلغها المخصوم غير مادي.

➢ المخزون:

- تقيم البضاعة تامة الصنع والسلع التجارية بسعر البيع ناقصا مجموع: تكاليف البيع وهامش ربح معقول بدل جهود المتملك في البيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة؛

- تقيم البضاعة تحت التصنيع بسعر البيع للبضاعة الجاهزة ناقصا مجموع: تكاليف الإتمام، تكاليف البيع، هامش ربح معقول بدل جهود الإتمام والبيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة؛

- تقيم المواد الخام بتكاليف الاستبدال الجارية.

➢ تقيم الأراضي والمباني بمقدار قيمتها السوقية؛

➢ تقيم المصانع والمعدات بالقيمة السوقية المحددة عادة بالتقييم، وعندما لا يكون هنالك إثبات للقيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للمصانع والمعدات أو بسبب أن هذه البنود نادرا ما تباع، إلا كجزء من أعمال مستمرة، فإنها تقيم بتكلفة الاستبدال بعد طرح الاهتلاك؛

➢ تقيم الموجودات غير الملموسة بمقدار القيم العادلة المحددة:

- بالرجوع إلى السوق النشط ؛
- إذا لم يوجد هناك نشط تقيم الموجودات غير الملموسة على أساس يعكس المبلغ الذي كان المشروع سيدفعه عن الأصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل المعلومات المتوفرة.

- يقيم صافي الأصول أو التزامات منافع الموظفين لخطط المنافع المحددة بمقدار القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة ناقصا القيمة العادلة لأصول أي خطة، على انه يتم الاعتراف بالأصل فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفره للمشروع في صورة استيردادات من الخطة أو تخفيض في المساهمات المستقبلية.

- الأصول والالتزامات الضريبية: تقيم بمبلغ المنفعة الضريبية الناشئة عن الخسائر الضريبية أو الضرائب المستحقة بخصوص صافي الربح أو الخسارة، التي تحدد من وجهة نظر المنشاة المندمجة أو المجموعة الناتجة عن التملك، ويتم تحديد الأصل أو الالتزام الضريبي بعد الأخذ في الاعتبار التأثير الضريبي لإعادة بيان الأصول والالتزامات المحددة بقيمها العادلة ولا يتم خصمها، وتتضمن الأصول الضريبية أي أصل ضريبي مؤجل للمتملك لم يكن معترفا به قبل الضم، إلا انه ونتيجة للضم أصبح يحقق ألان معيار الاعتراف حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشرا (ضرائب الدخل)؛

- الذمم الدائنة وأوراق الدفع، الديون الطويلة الأجل، والالتزامات، المستحقات والمطالبات الأخرى تقيم بالقيم الحالية للمبالغ التي ستدفع لمواجهة الالتزام محسوبا على أساس معدل الفائدة الجاري المناسب، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للالتزامات قصيرة الأجل

عندما يكون الفرق بين المبلغ الاسمي للالتزام والمبلغ المخصوم ليس هاما نسبيا؛

- العقود المثقلة بالالتزامات والمطلوبات الأخرى القابلة للتحديد للمنشاة المملوكة بمقدار القيم الحالية للمبالغ التي سيتم إنفاقها لمواجهة الالتزام المحدد بأسعار الفائدة الحالية المناسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن السوق النشط هو الذي تتوفر فيه الشروط التالية:

- البنود التي تتم المتاجرة بها داخل السوق متجانسة؛
- يتوفر فيه أطراف راغبة بالشراء والبيع؛
- الأسعار متوفرة للجمهور.

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢): "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي:

١. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط وذات سيولة، فان سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

- **سعر العرض الحالي:** الأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره؛
- **السعر المعروض (سعر الطلب):** لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به؛
- **سعر أخر عملية:** في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ أخر عملية وتاريخ تقديم التقرير(تاريخ التقييم)؛

- **أسعار السوق الوسطية**: إذا كان لدى المشروع مراكز الصول والتزامات متقابلة.

٢. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية)، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداة المالية المراد تقيمها ،آو في حالة عدم وجود سعر سوق معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بمؤثر كافية، واهم هذه الوسائل:

- القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها؛
- تحليل خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائدة في السوق الأدوات مالية لها- بشكل جوهري- نفس الشروط والخصائص (كملاءة المدين، والفترة المتبقية للاستحقاق والعملة التي سيتم الدفع بها)؛
- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

٣. إذا كانت الأداة غير متداولة في السوق المالي منظم، فانه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

٤. عند عدم القدرة على تحديد القيمة موثوقية كافية لأي سبب، فانه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية

المستقبلية ودرجة التيقن منها ، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

وفي جميع الحالات أعلاه، يجب أن تؤخذ التكاليف التي سيتم تكبدها عند مبادلة الأداة المالية أو تسويتها بعين الاعتبار، مثل الضرائب والرسوم والأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة،بالإضافة إلى الرسوم المرفوضة من قبل الواكلات المنظمة أو البورصات (مع مراعاة مادية هذه التكاليف دائما)، وكذلك قد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨): "الموجودات غير ملموسان " تحديدا لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي:

١. الأسعار المدرجة في السوق النشط هوا فضل مقياس للقيمة العادلة، وعادة ما يكون هذا السعر العرض الحالي؛

٢. قد يوفر سعر احدث عملية مماثلة أساس يمكن بناء عليه القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقيم الأصل؛

٣. القيم الممكنة احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها. تشمل هذه الأساليب حيث يكون ذلك مناسبا تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة المستقبلية المقدرة من الأصل.

إما عند القياس اللاحق للاعتراف المبدئي لهذه الأصول غير الملموسة، فان تحديد القيمة العادلة عند استخدام أسلوب إعادة التقييم لا

يتم إلا بموجب السعر السوقي في سوق نشط، فان لم يعد ممكن تحديد القيمة السوقية في فترات لاحقة، فتكون القيمة العادلة هي سعر السوقي المحدد في أخر عملية إعادة تقيم، مطروحا منه أي إطفاء متراكم أو خسائر لانخفاض القيمة لاحقة لتاريخ إعادة التقييم المعتمدة.

كما بين المعيار رقم (٣٩) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" عدة مقاييس للقيمة العادلة، على النحو التالي:

١. الأسعار الدارجة في سوق نشط للأداة المالية، وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة؛

٢. أداة الدين (Débet Instrument) التي تصنف (Rated) من قبل وكالة تصنيف مستقلة ولهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول؛

٣. الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب وتعتمد مدخلان هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة (Rctive Markest).

وقد أوضح المعيار نفسه بعض المحددات عند الوصول للقيمة العادلة، أهمها:

١. يعتمد مفهوم القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية على فرض الاستمرارية للمؤسسة وبخلاف ذلك يجب اخذ ظروف المنشاة الحالية عند تقدير القيمة العادلة؛

٢. يؤخذ سعر الشراء الحالي للأصول المقتناة أو الالتزامات القائمة، والسعر الوسطي عند مقابلة مراكز أو وضعيات الأصول والالتزامات.

كما وضع المعيار طرقا بديلة لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه، وهذه الطرق هي:

١. إذا لم يكن السوق نشطا فيمكن تعديل القيمة الدارجة في السوق بشكل يحقق تقدير أفضل؛

٢. إذا كان السوق نشطا ولكن الحجم التداول للأصل أو الالتزام المالي –المراد تقدير قيمته العادلة- قليل جدا نسبة إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقدير صناع السوق لهذه الأداة للحجم الموجود فعلا؛

٣. يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى مثل:

- القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة؛
- نماذج تسعير الخيارات.

٤. إذا لم يكن يوجد سعر في السوق لأداة مالية بكاملها ولكن توجد أسواق لأجزائها المكونة لها، فانه يتم تحديد القيمة العادلة بناء على أسعار السوق ذات علاقة؛

٥. التقييم من الطرف الخارجي.

وتضمن المعيار (٤٠): الممتلكات الاستثمارية أسس تحديد القيمة العادلة لهذه الممتلكات على النحو التالي: يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة، ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالا والممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق، يمثل أفضل سعر قد

يحصل عليه في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخم أو تخفيض في ظل ظروف خاصة.

١. إذا لم يوجد سوق تنشيط الممتلكات مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية أفضل دليل للقيمة العادلة.

٢. في حالة عدم توفر أسعار جارية في السوقية، فيمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة: تتضمن:

- الأسعار الجارية في سوق نشط لممتلكات مختلفة من حيث الطبيعة والموقع، بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفرو قات الناتجة عن اختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات؛
- الأسعار الأخيرة في السوق اقل نشاطا مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي؛
- خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حاليا وبالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفس المنطقة.

فإذا أدت القيم المستخرجة من هذه المصادر إلى قيم عادلة مختلفة ماديا، يجب دراسة أسباب الاختلاف للوصول إلى قيم عادلة أكثر موثوقية.

وأخيرا فقد تضمن المعيار رقم (٤١):"الزراعة أسس تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي والمحاصيل الزراعية، وعلى النحو التالي:

يعتبر السعر المعروض في السوق النشط، يؤخذ السعر المعروض في السوق المتوقع استخدامه.

١. إذا لم يوجد سوق نشط يستخدم واحد أو أكثر من أساليب التالية، مع مرعاه مراجعة فورقات القيم المستخرجة بين هذه الأساليب للخروج بقيمة عادلة أكثر موثوقية:

- سعر أخر معاملة في السوق، بشرط عدم وجود تغير كبير في الظروف الاقتصادية منذ تاريخ ذلك السعر إلى وقت التقييم الحالي؛
- أسعار السوق للموجودات المماثلة مع تعديل هذه الأسعار وفقا للاختلافات بين الموجودات المراد تقييمها وتلك الموجودات المماثلة؛
- تطبيق مقاييس خاصة بالبند المراد تقييمه، مثل سعر محصول مساحة محددة للمحاصيل الزراعية والوزن بالكيلو غرام القائم للمواشي...الخ

٢. خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالأصل المراد تقييمه؛

في حالة ارتباط الموجودات البيولوجية بالأرض وعدم وجود قيمة محددة لها بشكل مستقل، بحيث إن وجوده يزيد من القيمة العادلة للأرض وما عليها مجتمعة، فيمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات البيولوجية بالفرق بين القيمة العادلة للأرض وهذه الموجودات مجتمعة والقيمة العادلة للأرض البكر وحدها.

ثالثا: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولي.

أن توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، وعملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حاليا ولاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخرا، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية الصادرة

حتى الآن (وعددها ٤١ معيارا) مفهوم القيمة العادلة بشكل أو بأخر، ويمكن تقسيم البنود التي أشارت إلى هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:

١. متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة؛

٢. قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة؛

٣. متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

وتهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

ولقد بينت بعض الدراسات أن القيمة العادلة تعتبر مفيدة إذا كان لها قوة تقديرية لقيمة الأسهم السوقية للمؤسسة، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تقدم هذه القيمة المحاسبية معلومات ملائمة للمستثمرين لتقييم المؤسسة، وأن تكون هذه القيمة مقاسه بشكل موثوق.

وبالتالي فإن المؤسسة يجب أن تتبنى باستمرار تقييم نشاطها وعملياتها في ضوء تحركات أسعار السوق للموارد، سواء أكانت مدخلات أم مخرجات لهذه الأنشطة والعمليات.

ومن هنا فقد كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بنود ليتم الاعتراف به بهذه القيمة في القوائم المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فأنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات

أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبند موضوع البحث أو القياس [٨].

وبناء على ما سبق سنحاول تحديد قواعد الإفصاح ومتطلباتها لتي قد تفيد في تقدير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام أو قد تكون لها دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة (المصارف التجارية) وقد تم تضمين هذه المتطلبات والقواعد ضمن مؤشر الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة والمعتمد في هذه الدراسة **ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:**

١. كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت أظهار أي انخفاض في قيمة الأصول؛

٢. البنود المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى المصارف، والتي من الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون، ومثال على ذلك الإفصاح عن الديون المعدومة، والمبالغ المستردة منها والقروض التي لا يحتسب عليها فوائد؛

٣. المخاطر التي تتعرض لها المصارف أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر؛

٤. إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبة وقيمته؛

٥. الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر على تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إدا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة؛

كما يمكن من خلال الجدول التالي أظهار أهم متطلبات الاعتراف ببنود القوائم المالية بالقيمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم (٠٢)

متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
١٨	**الإيراد**	الفقرة ٠٩: يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام
٢٢	**اندماج المشروعات**	الفقرة ١١: للتعرف على المشروع المتملك في حالات ضم العمال، فإنه المشروع ذا القيمة العادلة الأكبر هو المتملك؛ الفقرة ١٥: يجب أن تكون القيمة العادلة متقاربة المشاريع عند الضم حتى يتحقق أحد شروط توفر مشاركة متبادلة في المخاطر والمنافع؛ الفقرة ٣٢: معالجة نقطة المرجعية: تشكل القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة المتملكة - وذلك في حدود حصة المتملك – جزاء من قياس الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعرف بها؛ الفقرة٣٤: المعالجة البديلة المسموح بها: يجب قياس الأصول والالتزامات القابلة لتحديد المتعارف بها بقيمتها العادلة بتاريخ التملك.

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
٣٠	**الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة**	الفقرة ٢٤: يجب على المصرف إظهار القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته الحسابية الختامية سواء كانت موجودات أو مطلوبات كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي ٣٢ "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض". والمعيار المحاسبي الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
٣٢	**الأدوات المالية: الاعتراف والقياس**	الفقرة ٥١: في حالة التخلص من أصل مالي بأكمله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة؛ الفقرة ٦٩: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس الموجودات المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة، ماعدا القروض والذمم والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة موثوقية؛الفقرة ٩١: 'ذا توفر مقياس موثق للقيمة العادلة لأصل، ولم يكن ذلك متوفرا سابقا، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة؛

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
		الفقرة ٩٣: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة أو الناتجة عن المشتقات لغير غايات للتحوط بالقيمة العادلة.
٤٠	**الممتلكات الاستثمارية**	الفقرة ٢٤: يتوجب على المشروع اختيار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة كسياسة محاسبية للقياس اللاحق على أن تطبق الساسة المختارة على كل الممتلكات الاستثمارية؛ الفقرة ١٩: يجب على المشروع الذي أختار نموذج القيمة العادلة الاستمرار في ذلك، إلى أن يتم استبعاد الممتلكات الاستثمارية حتى لو أصبحت العمليات السوقية أقل تكرارا، أو أسعار السوق أقل توفرا؛ الفقرة ٥٤: إذا تم تحويل ممتلكات استثمارية مقيمة بالقيمة العادلة إلى ممتلكات مشغولة من قبل المالك، تكون التكلفة المثبتة لهذه الممتلكات هي قيمتها العادلة بتاريخ التحول؛ الفقرة ٥٥: إذا تم تحويل ممتلكات مشغولة من قبل المالك إلى ممتلكات استثمارية، تثبت القيمة العادلة في تاريخ التحويل.

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
٤١	الزراعة	الفقرة ١٠: احد شروط الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي أن يكون من الممكن قياس قيمته العادلة أو تكلفته بشكل موثوق؛ الفقرة ١٢: يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها تكاليف المقدرة عند نقطة البيع؛ الفقرة ١٣: يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة للبيع عن نقطة الحصاد.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص كل معيار من معايير المحاسبة الدولية.

المحور الثاني: محاسبة المصارف الإسلامية.

أولا: محاسبة المصارف الإسلامية وأهدافها.

١. **مفهوم محاسبة المصارف الإسلامية النظام المحاسبي فيها**: وتعرف المحاسبة في المصارف الإسلامية على أنها " تطبيق لمفهوم وأسس المحاسبة في الإسلام في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي، بهدف تقديم معلومات وإرشادات وتوجيهات

تساعد في إبداء الرأي"، "واتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد المصارف الإسلامية حيث أن مجال تطبيقها يشمل العمليات المالية وكذلك تعمل على تحقيق وتدقيق وتسجيل العمليات بشكل يسمح للغير بالإطلاع على السجلات داخل المصرف "[٩].

أما النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية يعرف على أنه " شبكة من الإجراءات المترابطة تعد حسب خطة متكاملة لإنجاز النشاط الرئيسي للمؤسسة "؛ أما النظام المحاسبي يعرف على أنه " إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة - وهي الدورات المستندية والدفاتر والسجلات ودليل الحسابات والقوائم والتقارير المالية - ، والتي تعمل سويا طبقا لأسس محاسبة المصرف الإسلامي، وباستخدام مجموعة من الأساليب والطرق، وذلك لإخراج معلومات محاسبية لتساعد في تحقيق مقاصد مختلفة ".

والنظام المحاسبي للبنوك الإسلامية يكون مستنبطا من قواعد الفكر المحاسبي، وعند قيام المسؤولين بتصميم نظام محاسبي يجب مراعاة ملائمة لطبيعة أنشطة المصرف، وكذلك سهولته في عرض وتفسير المعلومات للمتعاملين، وأن يمتاز بالاقتصاد في تشغيله.

١. **أهداف محاسبة المصارف الإسلامية**: تضع المصارف الإسلامية مجموعة من الأهداف وتسعى جاهدة إلى تحقيقها ونوجزها فما يلي:[١٠]

أ. **المحافظة على الأموال وتنميتها**: المصرف مسؤول على سلامة أموال المساهمين والمودعين، من هنا عليه الالتزام والاختيار طرق التسجيل المحاسبي التي تمنع كل أنواع السرقة والإسراف؛

ب. **قياس وتوزيع نتيجة النشاط الإجمالي للبنك:** من خلال المسك المحاسبي للعمليات المصرفية يتم تحديد النتيجة الإجمالية للنشاط سواء كان ربحا أو خسارة؛

ج. **بيان الحقوق والالتزامات:** المصارف الإسلامية تهدف بذلك لمعرفة المديونية والدائنة في أي لحظة من الزمن ليعرف كل طرف ما له وما عليه؛

د. **تبيان المركز المالي وتزويد المتعاملين بالمعلومات:** تساهم محاسبة المصرف بمعرفة المركز المالي خلال فترات قصيرة، وذلك لتقييم أداء إدارة المصرف في تشغيل أموال متعامليه، وكذلك تزود الأعوان الاقتصاديين بالمعلومات والبيانات من خلال التسجيلات المحاسبية، وكذا مساعدة هيئات الرقابة الخارجية - المصرف المركزي، الهيئات الرقابية الأخرى - بالمعلومات اللازمة.

ثانيا: طبيعة أسس محاسبية المصارف الإسلامية.

وسوف نعرض فى الصفحات التالية تطبيق أسس الفكر المحاسبى الإسلامى فى مجال المصارف الإسلامية مع الإشارة إلى أوجه التماثل والاختلاف بينها وبين ما يناظرها فى البنوك التقليدية، تطبق المصارف الإسلامية أسس الفكر المحاسبى الإسلامى السابق بيانها، وتعتبر هذه الأسس المرشد والموجه لعمل المحاسب فى المصرف الإسلامى، كما تعتبر من مقاييس تقويم الأداء والمقياس لمدى الالتزام بالمنهج المحاسبى الإسلامى فى تنفيذ العمليات المحاسبية وبيان التجاوزات وأسبابها وسبل معالجتها، كما أنها الدستور الذى يرجع إليه فى حسم الاختلافات فى التوجيه المحاسبى للمعاملات التى تقوم بها المصارف الإسلامية. (١١)

ولقد بذلت جهود من قبل فقهاء الفكر المحاسبى الإسلامى فى استنباط الأسس المحاسبية الكلية وتطبيقاتها المختلفة فى المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية، كما نظمت مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية لهذا الغرض، وفى الآونة الأخيرة أنشأت هيئة لوضع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومازالت تعمل والجهود مستمرة، ولقد صدر عنها البيان رقم (١) والذى تناول مفاهيم وأسس وفروض محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية.

وفى ما يلي نوجز أهم الأسس المحاسبية الملائمة للمصارف الإسلامية فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسات والبحوث، مع التركيز على الأسس الآتية: [١٢]

١. **أساس استقلال الذمة المالية:** ويقصد به أنه عند المحاسبة على عمليات المصرف الإسلامى يعامل على أنه شخصية معنوية مستقلة فى ضوء طبيعة ملكيته سواء كانت فى صورة شركة أو هيئة أو جمعية تعاونية وذلك مستقلاً عن إدارته القائمة بالأعمال التنفيذية، كما يتم الفصل بين ذمة أصحاب حسابات الاستثمار (المستثمرين) وملاك المصرف الإسلامى (المساهمين) وبين من يتعاملون مع المصرف الإسلامى (العملاء) وذلك عند حساب حقوق كل منهم وما عليه من التزامات وفقاً للعقود الشرعية. ولقد أخذ الفقه الإسلامى بأساس الشخصية المعنوية المستقلة وطبقه فى مجالات عديدة مثل دور العبادة، والوقف، ودور بيت المال، والشركات، والولاية على أموال القصر، دور العلم، ومؤسسات الوقف والأرصاد، وهذا الأساس من ضروريات المعاملات المالية ويتفق مع الفطرة والمنطق وهو من الأمور التجريدية، ولذلك اتفق الفكر المحاسبى التقليدى مع الفكر

المحاسبى الإسلامى فيه، مع الأخذ فى الاعتبار فضل السبق للإسلام فى هذا الشأن، وتأسيساً على هذا الأساس تبرم العقود والاتفاقيات بين المصرف الإسلامى كشخصية معنوية ويمثله فيها رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه، ويلتزم المصرف بهذه العقود من حيث الحقوق والالتزامات، كما يقوم المحاسب فى المصرف الإسلامى بالمحاسبة عن معاملات المصرف وبيان حقوقه والتزاماته الناجمة عن تلك المعاملات كشخصية معنوية مستقلة عن إدارته، كما يعد حساباته الختامية والميزانية باسمه.

٢. **أساس الحولية:** يعتبر الحول مدة زمنية لحدوث النماء فى الفكر المحاسبى الإسلامى، وأساساً لحساب معظم أنواع الزكوات، فقد جاء فى الشرح الصغير: " تُقَوِّم كل عروضك كل عام كل جنس يباع به غالباً فى ذلك الوقت قيمة عدل على البيع المعروف ". ولقد طبق فقهاء المسلمين أساس الحولية فى مجال إعداد الحسابات الختامية للشركات والمنشآت الفردية لغرض حساب الزكاة والتخارج والإنضمام، كما طبقت فى الدواوين الحكومية لمعرفة المركز المالى والفائض أو العجز فى موازنة الدولة، كما استخدم أساساً لتقدير الدخل والخرج للولايات الإسلامية.

وكانت الفترة المالية تحدد على أساس السنة الهجرية فى معظم الأحيان، فعن إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان بن عفان يقول: " هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم، ومن لم تكن عنده لم تطلب منه حتى يأتى بها تطوعاً ومن أخذ منه حتى يأتى بها تطوعاً، ومن أخذ منه حتى يأتى هذا الشهر من قابل (قال إبراهيم

أراه يعنى رمضان) "، ويقول أبو عبيد بن سلام قد جاءنا فى بعض الأثر أن هذا الشهر الذى أراده عثمان هو المحرم، ولعل وجه هذا أن الشهر هو رأس السنة الهجرية [١٣]، ويطلق على أساس الحولية فى الفكر المحاسبى التقليدى مبدأ السنة المالية وبذلك لا يوجد اختلاف بين الفكر المحاسبى الإسلامى والفكر المحاسبى الوضعى فى هذا الأساس. وتطبق المصارف الإسلامية أساس الحولية، ولكن بعضها يسير على التقويم الهجرى والآخر يسير على التقويم الميلادى، وليس فى هذا مخالفة شرعية والأولى أن تسير جميعها على أساس الحول الهجرى حتى يمكن المقارنة وإعداد الحسابات الجامعة لها جميعاً. وتقوم بعض المصارف الإسلامية بإعداد مراكز مالية على فترات شهرية ربع سنوية لإجراء توزيعات مؤقتة وليس فى هذا مخالفة شرعية على أن تتم التسوية النهائية فى نهاية الحول.

٣. **استمرارية النشاط:** يقضى هذا الأساس بأن ينظر إلى المشروع إلى أنه مستمر فى نشاطه وأن التصفية أمر غير عادى فى حياته حيث أن الحياة مستمرة وأن الإنسان فَان وأن الله سوف يرث الأرض ومن عليها، ولذلك يؤمن الفرد بأن أولاده من بعده أو إخوانه سيقومون بمتابعة النشاط إذا مات، كما يؤمن كذلك بأن المال ملك لله سبحانه وتعالى، وأساس ذلك من القرآن الكريم قوله تبارك وتعالى: (آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه (الحديد :٧). ولضمان استمرار المشروع فى نشاطه وتجنيبه الأخطار فى المستقبل حث رسول الله ﷺ بالاقتصاد فى النفقات والاحتياط للمستقبل فقال: " رحم الله امرءاً اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته " (عن عبادة بن الصامت)، كما قال

الإمام على ﷺ: "أعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا وأعمل لأخرتك كأنك تموت غداً". ولقد طبق أساس الاستمرارية فى الأنشطة الاقتصادية عند تحديد وقياس الأرباح وتقويم العروض لأغراض زكاة المال وكذلك فى شركات المضاربة المستمرة، والتى لم تنص كل العروض إذ يقوم المحاسب عند كل فترة معينة ولتكن نهاية الحول بتقدير الأرباح تقديراً ظنياً وتوزيعها بين أطراف المضاربة، وعند التصفية النهائية قد يرد صاحب العمل ما سبق أن أخذه من أرباح إذا كانت النتيجة النهائية خسارة، ويمكن تطبيق هذه الأساس أيضاً فى شركات المفاوضة والعنان وغيرهما من الشركات التى تجيزها الشريعة الإسلامية. ويأخذ الفكر المحاسبى التقليدى بهذا الأساس، لأنه من الأسس التجريدية والتى تسير وفق الكون ومن ثم لا يجب أن يكون هناك اختلافاً عليها، كما تطبق كل من الصارف الإسلامية والبنوك التقليدية هذا الأساس إلاّ فى حالات التصفية فإنه تعد الحسابات وفقاً لأسس محاسبية قد تختلف عن الأسس فى حالة الاستمرارية.

٤. **التسجيل الفورى التاريخى:** ويقصد بذلك سرعة كتابة المعاملات فور حدوثها أولاً بأول حسب تاريخ حدوثها باليوم والسنة، ودليل ذلك من القرآن الكريم هو قول الله عز وجل: " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه " (البقرة: ٢٨٢)، فلقد أشارت هذه الآية إلى السرعة فى كلمة فاكتبوه، فحرف يفيد السرعة والتتابع، وأشارت إلى التاريخ فى عبارة إلى أجل مسمى، وعندما أنشأ بيت مال المسلمين كان يتم التسجيل فى دفاتره وسجلاته أولاً بأول، وكان يذكر أمام كل عملية وارد أو منصرف اليوم والشهر والسنة، طبقاً

لما هو وارد بالمستندات المؤيدة لذلك. وهذا الأساس ملزم للمصارف الإسلامية، حيث يجب التسجيل الفورى لبيان الدائنية والمديونية فى أى لحظة زمنية كما يجب أن تستعين بالأساليب الحديثة التى تمكنها من تطبيق هذا الأساس مثل الحاسبات الآلية ونظم المعلومات المتكاملة، وهذا الأساس من الأسس التى لا تصطدم بزمان أو بمكان ويتفق مع الفطرة والمنطق والموضوعية، ولقد أخذت به النظم المحاسبية التقليدية واعتبروه من المبادئ المحاسبية المتفق عليها، ويطبق فى كافة البنوك التقليدية والإسلامية وغيرها.

٥. **التسجيل المقترن بالمستندات: (الموضوعية)**: ويقصد بذلك أن يكون تسجيل المعاملات مقترناً بأدلة الإثبات والتى تتمثل فى المستندات، وذلك لتجنب الاجتهادات الشخصية وسد باب الشك فى صحة البيانات، ولقد أكد على ذلك القرآن الكريم، فقال الله تبارك وتعالى: " واستشهدوا شهيدين من رجالكم ... إلى آخر الآية " (البقرة: ٢٨٢)، والإشارة هنا إلى توثيق الكتابة بالشهادة ويحل محل الشهداء المستندات الموقع عليها من أطراف المعاملات. وكان التسجيل فى بيت مال المسلمين من واقع مستندات من أهمها ما يلى:

- **البراءة:** وهو مستند خارجى يعطى لمن يقوم بسداد أى شىء إلى بيت المال من مال أو عرض؛
- **الشاهد:** وهو مستند داخلى فى ديوان بيت المال يستخدم فى التسجيل فى المعاملات المتبادلة بين الأقسام والإدارات داخل بيت المال؛
- **رسالة الحمول:** وهو مستند كان يتداول بين دواوين بيت المال فى الأقطار الإسلامية.

ويطبق هذا الأساس فى المصارف الإسلامية بنفس المفهوم والمضمون الذى كان مطبقاً به فى صدر الدولة الإسلامية مع اختلاف الأسماء، ويطلق على هذا الأساس فى الفكر المحاسبى الإسلامى الوضعى اسم الموضوعية أو المستندية، وهو من الأسس التجريدية الذى لا يصطدم بزمان أو بمكان وهو يطبق كذلك فى البنوك التقليدية.

٦. ثبات تطبيق الأسس المحاسبية خلال الفترات الزمنية: ويقصد بذلك ثبات الأسس الكلية المطبقة من حيث المسميات حتى تسهل عملية المقارنة والتجميع والتفريق حسب متطلبات مستخدمى المعلومات المحاسبية، وهذا أمر منطقى لأن التوجيه المحاسبى ما هو إلاّ ترجمة لعقود واتفاقيات مبرمة طبقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك طبقاً لأعراف تجارية استقرت بين المتعاملين وأقرتها الشريعة الإسلامية، ومن بين مظاهر التوحيد المحاسبى الذى كان مطبقاً فى بيت المال:

- الفترة المالية ـ السنة الهجرية؛
- توحيد وحدات القياس النقدى؛
- توحيد المصطلحات المحاسبية ومفاهيمها وأسسها؛
- نماذج القوائم المالية.

ويعتبر أساس التوحيد المحاسبى وثبات تطبيق الأسس المحاسبية الكلية من الضروريات فى المصارف الإسلامية، حتى تمكن من المقارنات وتقويم الأداء بين السنوات وبين المصارف الإسلامية على مستوى الأمة الإسلامية.

وهناك جهود تبذل الآن من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة نحو توحيد المفاهيم والمصطلحات والأسس والنماذج المحاسبية على مستوى المصارف الإسلامية، ولقدورد ذلك تفصيلاً فى البيان رقم (١)، ورقم (٢) الصادر عن الهيئة. وتعتبر مسألة الثبات من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً أما التوحيد فهناك اختلاف بين المحاسبين بشأنه.

٧. **القياس الفعلى أو الحكمى:** يتم القياس فى الفكر المحاسبى الإسلامى على أساس الحاصل الفعلى المؤيد بأدلة تحقيقاً لأساس الموضوعية، ولكن الموضوعية الكاملة صعبة التحقيق، فكان ولابد من الالتجاء إلى التقدير الحكمى المبنى على الحنكة والخبرة وغير ذلك من الأساليب وهذا أمر أخذ به الرسول والصحابة فى كثير من المسائل، وهذا ما يطلق عليه اسم: التنضيض الحكمى، وتطبيق أساس القياس فعلاً أو حكماً واضح فى محاسبة زكاة المال، ففى بعض أنواع الأموال التى يصعب القياس الفعلى ويلجأ إلى التقدير، فقد ورد أن رسول الله (صل الله عليه وسلم) كان يوصى من كانوا يقومون بتقدير الزروع والثمار بالتخفيف فيقول: " إنا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع، والربع قليل " (رواه أحمد). وهذا الأساس مرتبط بقاعدة هامة فى فقه المعاملات وهى أن النماء يجرى فى المال خلال الحول سواء تم بيع البضاعة أو لم يتم فالربح موجود فعلاً، ويعتبر البيع ضرورة لظهور حقيقته ولذلك يتم التقويم فى نهاية الحول بالنسبة للعروض التى لم تبع على أساس القيمة الجارية ويقدر ما تحتويه من ربح، وهذا واضح جلى فى فقه الزكاة وفى فقه المضاربة المستمرة. وتلجأ المصارف

الإسلامية أحياناً عند قياسها للنفقات والإيرادات إلى عنصر التقدير الحكمى ولاسيما فى مشروعات المضاربة المستمرة، وفى تقدير إهلاكات الأصول الثابتة وفى تقدير المخصصات والاحتياطيات ونحو ذلك، وهذا الأساس معمول به فى الفكر المحاسبى التقليدى ولاسيما فى ظل التضخم النقدى حيث يصعب حساب التغيرات فى الأسعار، كما تطبقه البنوك التجارية، لأن من الأسس التجريدية المرتبطة بسنن الكون: ومنها صعوبة التنبؤ بما يحدث مستقبلاً.

٨. **القياس النقدى:** يقضى هذا الأساس بقياس الأحداث الاقتصادية وإثباتها فى السجلات والدفاتر على أساس وحدات نقدية، وكان لهذه الوحدات فى صدر الدولة الإسلامية معادل وزنى من الذهب والفضة، ولقد أشار القرآن إلى ذلك فى كثير من المواضع، فيقول الله عز وجل " والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم " (التوبة: ٣٤)، ويقول الرسول صل الله عليه وسلم: " ما من صاحب ذهب ولا فضة لايؤدى منها حقها إلاّ كان يوم القيامة، صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها فى نار جنهم فتكوى بها جبهته وجنبه وظهره، كلما بردت أعيدت له " (رواه مسم). ولا يوجد خلاف بين الفقهاء على اعتبار الذهب والفضة ثمناً للأشياء ومعياراً للتقويم، ولا يوجد حرج من أن تستخدم أى عمله بشرط أن يكون مرجعها إلى الذهب والفضة، وفى هذا الشأن يقول ابن عابدين: " رأيت الدراهم والدنانير ثمناً للأشياء ولا تكون الأشياء ثمناً لها فليست النقود مقصودة لذاتها بل وسيلة إلى المقصود "، ولقد طبق هذا فى فقه الزكاة وفقه المضاربة والشركات وفقه القصاص والدية. وهذا الأساس موجود فى الفكر المحاسبى الوضعى ولكن

مع فرض ثبات وحدة النقد، أما فى الفكر المحاسى الإسلامى يلزم ربط قيمة النقد بالذهب والفضة ولا يفترض ثبات وحدة النقد كما سوف نوضح فيما بعد، وتطبق المصارف الإسلامية أساس القياس النقدى عن طريق التقويم على أساس القيمة الجارية، كما سوف نوضح بعد قليل، حتى تعبر القوائم المالية عن الحاضر فى حاضره، وهذا الأساس تطبقه كذلك البنوك التقليدية ولكن بافتراض ثبات وحدة النقد.

٩. **أخذ التغيرات فى قيمة وحدة النقد:** يقضى هذا الأساس بضرورة الأخذ فى الاعتبار التغيرات التى تطرأ على قيمة وحدة النقد عند التقويم لأغراض إعداد القوائم المالية فى ضوء معيار التقويم السابق الإشارة إليه وهو الذهب والفضة. وهذا الأساس يختلف عن الأساس المطبق فى الفكر المحاسبى الوضعى الذى يقوم على أساس ثبات وحدة النقد والذى وجه إليه العديد من الانتقادات فى الآونة الأخيرة، وتطالب المنظمات والمجامع والهيئات المحاسبية العالمية الرجوع عن هذا الفرض أو بمعالجته عن طريق إعداد قوائم مالية إضافية على أساس القيمة الجارية، ويجب على المصارف الإسلامية أن تُقَوِّمْ موجوداتها فى نهاية الفترات الزمنية على أساس القيمة الجارية وليس على أساس ثبات وحدة النقد، أما البنوك التجارية فتقوم بإعداد قوائمها المالية على أساس فرض ثبات وحدة النقد، وبذلك تختلف عن المصارف الإسلامية.

١٠. **التقويم على أساس القيمة الجارية:** لقد نادى رواد الفكر المحاسبى الإسلامى ومنذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان باستخدام قاعدة التقويم على أساس القيمة الجارية بغرض بيان نتائج الأعمال

والمركز المالى لمشروع مستمر وذلك بهدف المحافظة على رأس المال الحقيقى للوحدة الاقتصادية من حيث قوة استبدال العروض التى اقتنيت به وقدرته على تحقيق الربح والنماء، ويعتمد هذا الأساس على أدلة من السنة وأقوال الفقهاء فقد ورد عن رسول الله عليه الصلاة والسلام: " أنه كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من الورق ويقومها على أثمن الأبل إذا غلت رفع قيمتها، وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها "، وأيضاً ما ذكره أبو عبيد بن سلام حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: " إذا حلت عليه الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع، فقومه قيمة النقد، وما كان عليك من دين فى ملاة فاحسبه، ثم أطرح منه ما كان عليك من الدين، ثم زك ما بقى "، وقال أيضاً فى الثمن الذى يجب التقويم به: " وقومه بنحو من ثمنه يوم حلت فيه ثم إخراج زكاته ". ويجب على المصارف الإسلامية تطبيق التقويم على أساس القيمة الجارية عند إعداد حسابات النتيجة والمركز المالى لحساب الربحية وتوزيعها بالحق وبيان المركز المالى ليمثل الحاضر فى حاضره حتى ولو فى كشوف وقوائم ملحقة بالقوائم الفعلية. وهذا الأساس يختلف عن الأساس المطبق فى البنوك التقليدية، حيث يتم التقويم على أساس التكلفة التاريخية وقت الاقتناء، ويتم حساب التكاليف والإهتلاكات على هذا الأساس بصرف النظر عن التغيرات فى مستويات الأسعار، وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى رأس المال. وتأسيساً على ما سبق يختلف التقويم على أساس القيمة الجارية فى المصارف الإسلامية عن التقويم على أساس التكلفة التاريخية المطبق فى البنوك التقليدية.

١١. **الواقعية فى الاحتياط للمستقبل:** يتم قياس النفقات والإيرادات فى الفكر المحاسبى الإسلامى على أساس واحد هو القيمة الجارية، كما تقوم الأصول على أساس القيمة الجارية، وهذا يمثل احتياطاً دقيقاً لما قد يحدث فى المستقبل من نقص فى الإيرادات أو زيادة فى النفقات أو تغير فى قيمة الأصول، كما أنه معيار واحد لكل من النفقات والإيرادات. وهذا الأساس يختلف تماماً عن مبدأ الحيطة والحذر المطبق فى الفكر المحاسبى التقليدى والذى يقضى بأن تأخذ كل خسارة متوقعة فى الحسبان وإهمال كل ربح متوقع وذلك عند تحديد نتائج الأعمال والمركز المالى، وهذا يؤدى إلى تقدير الأرباح بأقل مما عليه وترحيلها إلى سنوات تالية، وبذلك لا يعبر الربح المحسوب بهذه الطريقة عن الربح الحقيقى القابل للتوزيع. ويجب على المصارف الإسلامية أن تأخذ بأساس الواقعية والمساواة عند تقدير الالتزامات المتوقعة فى المستقبل بعدم المغالاة والاحتياط الشديد للمستقبل لأن عدم الالتزام بذلك سوف ينجم عنه نقل أرباح من فترة إلى أخرى وحرمان مستثمر اليوم من جزء من ربحه ويستفيد بذلك مستثمر الغد، فالواقعية وعدم الإفراط والتفريط أمر واجب عند تكوين المخصصات والاحتياطيات. وعلى النقيض من ذلك تطبق البنوك التقليدية مبدأ الحيطة والحذر بل وتغالى فى تكوين المخصصات وهذا يختلف عن ما يجب أن يطبق فى المصارف الإسلامية من الواقعية وعدم الإفراط والتفريط وتطبيق معيار واحد لقياس النفقات والإيرادات.

١٢. **المقابلة عند قياس نتائج الأعمال:** يأخذ الفكر المحاسبى الإسلامى بأساس المقابلة بين النفقات والإيرادات عند قياس نتائج الأعمال،

كما يأخذ كذلك بأساس المقابلة بين صافى الذمة المالية بين فترتين متتاليتين ومعرفة التغير الذى يمثل كذلك نتيجة النشاط. ولقد طبق هذا الأساس فى قياس وعاء الزكاة وكذلك فى تحديد نصيب الشركاء فى شركات المضاربة والعنان والمفاوضة وغيرها، ويأخذ الفكر المحاسبى التقليدى بهذا الأساس كذلك، ولكن تختلف طرق قياس كل من النفقات والإيرادات، فعلى سبيل المثال يأخذ الفكر المحاسبى الإسلامى الربح الحكمى الذى لم يظهر بعملية البيع عند حساب الزكاة كما أنها لا تأخذ بالنفقات غير المشروعة. وتطبق المصارف الإسلامية أساس المقابلة بين النفقات والإيرادات عند تحديد نتائج الأنشطة، مع الفصل بين نشاط الخدمات المصرفية ونشاط الاستثمار والتمويل والأعمال، ونشاط الخدمات الاجتماعية كما تلتزم بقواعد حساب النفقات والإيرادات المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية. وتطبق البنوك التقليدية نفس الأساس، ولكن الاختلاف بينهما فى تحليل النفقات والإيرادات وكذلك فى طرق قياسها، وعدم الفصل بين نتائج الأعمال بين نشاط الخدمات المصرفية والأنشطة الأخرى حيث تطبق نظام الفائدة الذى يختلف عن صيغ وضوابط الاستثمار الإسلامى.

١٣. **الموازنة بين التبيان والسرية:** يأخذ الفكر المحاسبى الإسلامى بضرورة تبيان نتائج الأنشطة وكذلك المركز المالى للوحدة الاقتصادية وذلك لملاكها ولمن يهمهم الأمر، لأن هذا حق من حقوق الملاك والعاملين والمتعاملين والمجتمع الإسلامى، ويرد فى عقود المشاركات والمضاربات والمرابحات وغيرها ما يكفل هذا الحق، ويطلق على هذا الأساس فى الفكر المحاسبى التقليدى بمبدأ

العرض والإفصاح. وتأسيساً على ذلك يجب على المحاسب أن يوضح البيانات المنشورة بالقدر المناسب كل حسب قدره وظروفه وبالطريقة التى تحمى المصالح فلا ضرر ولا ضرار، ومن ناحية أخرى يلتزم المحاسب بالصدق والأمانة والعدل فى عرض المعلومات المحاسبية ويتجنب التدليس والإخفاء والغش والتزوير لأن هذا ليس من خلق المسلم، ونجد هذا الأمر واضحاً فى آية الكتابة عندما يأمر الله عز وجل المحاسب بالكتابة بالعدل وكما علمه رب العالمين، فيقول الله تبار وتعالى: " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذى عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئاً." (البقرة: ٢٨٢). ويجب على المصارف الإسلامية أن توازن بين التبيان من ناحية وبين مصالح الأطراف المعنية بأمر المصرف من ناحية أخرى (مستثمرين ومساهمين وعاملين ومتعاملين وجهات حكومية)، بحيث لا تغطى مصلحة طرف على مصلحة الطرف الآخر، ولا توجد معايير لقياس درجة التبيان المطلوبة فهذا أمر موكول لذوى الخبرة يقدرونه حسب خبرتهم وظروف الحال. ويلاحظ فى القوائم المالية المنشورة للبنوك التقليدية الاختصار الشديد والحذر الملحوظ نظراً لحساسية وضع البنوك فى المجتمع، ومن ثم فهى لا تطبق مبدأ أساس التبيان بالمفهوم السليم وهو ما يطلق عليه اسم الإفصاح، وبالمقارنة نجد أن القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية أكثر تبياناً ووضوحاً عن نظائرها فى البنوك التقليدية.

يتضح من التحليل السابق أن المحاسبة فى المصرف الإسلامى تنضبط بأسس الفكر المحاسبى الإسلامى المستنبط من مصادر الشريعة الإسلامية، وهناك بعض أوجه التماثل بين هذه الأسس وما يناظرها فى البنوك التقليدية، كما أن هناك اختلافات جوهرية واضحة فى بعض الأسس وخصوصاً التى لها علاقة مباشرة بالفكر والقيم والمثل والأخلاق والسلوكيات؛ ومن ناحية أخرى هناك أسس محاسبية خاصة ببعض أنشطة المصرف الإسلامى وليس لها صفة العمومية. وفى هذا المقام يجب الإشارة إلى أن هناك بعض المحاسبين يطلقون على أسس المحاسبة السابقة أسماءً أخرى مثل: فروض، مفاهيم، مبادئ ولكن الجوهر واحد. ولقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار مجموعة من الفروض والمفاهيم للمؤسسات المالية، سوف نتناولها فى البند التالى بشىء من التفصيل.

ثالثا: الفروض والمفاهيم المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

لقد أصدرت هيئة مجموعة الفروض المفاهيم المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية نلخصها فى الآتي:

- مفهوم الوحدة المحاسبية؛
- مفهوم استمرار المنشأة؛
- مفهوم الدورية؛
- مفهوم ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس المحاسبى؛
- مفهوم إثبات وتحقق الإيراد؛
- مفهوم إثبات وتحقق المصروفات؛

- مفهوم إثبات المكاسب والخسائر؛
- مفهوم مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر؛
- مفهوم قياس القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.

ولقد سبق أن تناولنا هذه المفاهيم بشيء من التفصيل فى الصفحات السابقة لأنها لا تختلف عن الأسس.

المحور الثالث: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في المصارف الإسلامية.

أولا: متطلبات القياس والإفصاح وفق منهج القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية.

قبل التطرق إلى متطلبات القياس والإفصاح وفق نموذج القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية لا بأس ان نمر على الخصائص المميزة لمحاسبة المصارف الإسلامية.

١. **الخصائص المميزة محاسبة المصارف الإسلامية**: تتسم هذه المعايير بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلى: [١٤]

- **المشروعية**: حيث أنها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولا تتعارض معها؛
- **القيم**: حيث تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الطيبة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، منها ربانية المصدر؛
- **الموضوعية**: حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية، ولا يلجأ إلى التقدير الحكمى إلاّ إذا تعذر تطبيق القياس الفعلى؛

- **الفطرة:** حيث تتفق مع فطرة ما تفتقت عنه عقول البشرية الملتزمة بشرع الله سبحانه وتعالى؛
- **المعاصرة:** حيث تسمح باستخدام أساليب التقنية المعاصرة فى تنفيذ أداء العمليات المحاسبية فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها؛
- **المرونة:** حيث تسمح بالاجتهاد فى مجالات الاجتهاد الشخصى وخذا يعطيها الملاءمة لكل زمان ومكان؛

العالمية: من منظور عالمية الإسلام ، وبالتالى عالمية الأسس والمفاهيم المستنبطة من مصادرة.

٢. **الحاجة للقيمة السوقية العادلة كطريقة تقييم:** إن القول أن التضخم والتغير السريع في الأسعار هو الذي دفع إلى ظهور طريقة التقييم بالقيمة العادلة، هو أمر لا يمكن الجزم به، على الرغم أنه قد يكون أحد الأسباب ولكنه ليس أولها وليس سببا رئيسا دعا للبحث عن طريقة قياس محاسبي تتجاوز الأخطاء التي وقعت بها الطرق السابقة والتي لم تقم بحل هذه المشكلة، إلا أن الرغبة في وجود منهج معياري[١٥] محاسبي في التقييم يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي هذه المعلومات هو الأمر الأكثر ترجيحا كسبب في ظهور نموذج القيمة العادلة وخاصة ظهور العديد من الاتفاقيات الموجهة للمحاسبة التي تدعى استحالة وجود منهج معياري للمحاسبة، إلا أن المعيارية في المعلومات المحاسبية تظهر من خلال اعتماد هذه المعلومات على توفر الخصائص النوعية بها - وسنتطرق لها لاحقاً - وهي الخصائص التي يرغب فيها يفضلها مستخدمو المعلومات لاتخاذ القرارات المستقبلية، وهذا الأمر لا

يمكن تحقيقه إلا من خلال محتوى للمعلومات يبين الوضع الحالي للمؤسسة، ويكون بعيداً عن معرفة وآراء[١٦] القائم بالقياس المحاسبي - غالبا المحاسب - وهذه هي المعلومات المحاسبية التي يرغب الجميع بالحصول عليها وإن أهم ما يبين الوضع الحالي للمؤسسة هو قدرتها على استمراريتها في سداد التزاماتها ومقدار الربحية التي تحققت من خلال أدائها الماضي وهذا لا يتحقق ما لم يتم التعرف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وهذا الأمر مناط إلى معرفة كمية النقد الحالي الموازي الذي يمكن أن يتوفر للمؤسسة، وهذا هو مبدأ عمل القيمة العادلة كما تبين من خلال شرح مفهوم القيمة العادلة في في المحور الأول، فالغاية هو إنتاج معلومات محاسبية لا تقبل لا تقبل الشك، ويمكن أن يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية، وتشبع رغبات المستثمرين الذين يمثلون الأشخاص الأكثر أهمية في أي المؤسسة - لأنهم ببساطة يملكون المؤسسة - من خلال توفير الثقة والبدائل التي يفضلونها، وهذا ما يسعى إليه نموذج القيمة العادلة، كما أن الحاجة إلى وجود مقياس صحيح للقدرة الشرائية للدخل المتبقي بين فترتين زمنيتين من الأمور الهامة لأصحاب الملكية، الذين يرغبون من خلال معرفة قيمته إذا كانت الأموال المضحى بها التي تم استثمارها في المؤسسة قد أتت أكلها الذي يظهر من خلال الزيادة في الثروة التي تم تقديمها للمؤسسة، وهذا الأمر سعت إليه محاسبة القيمة العادلة لتحقيقه، و هذا أمر لم يكن ليحققه تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار التي حاولت مواجهته إبان ظهورها[١٧].

إنه من الاسم الذي تم إطلاقه على هذا الأسلوب في القياس المحاسبي يتبين أنها ظهرت لتقيس " قيمة " وإن معرفة قيمة المؤسسة من الأهمية القصوى لجميع الأطراف ذات العلاقة مع الوحدة المحاسبية، يقول Wright (١٩٩٨) أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى معرفة القيمة الحقيقة لمؤسسة ما والتي لا تظهر إلا من خلال القيمة العادلة، **ومن هذه الأسباب:**

- بيع أو شراء الاستثمارات - اختيار ما بين البدائل - وقرارات الاندماج التي تتم بين المؤسسات، أو قرارات الحيازة - شراء - لمؤسسة ما؛
- التخطيط للأعمال المؤسسة
- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم، والمستثمرين، والمقرضين.

إلا أنه يمكن القول أن هذه الأسباب التي توضح بعض مسوغات استخدام القيمة العادلة، ولا يعبر عن واقعية الأسباب التي بدأت بها محاسبة القيمة العادلة، وهي أنها ظهرت لتعكس الواقع الحالي للوحدة المحاسبية.

٣. الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح.

تهدف عمليات القياس والاعتراف والإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عند تأسيس المؤسسات المساهمة أو زيادة رأسمالها، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الالتزام بالأسس التالية:[١٨]

- أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق وفي التوقيتات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري؛
- أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادلة ومتساوية وخاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات ا لداخلية لصالح فئة على حساب أخرى؛
- يجب أن تعد المعلومات المالية طبقًا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية؛
- يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- إعداد المعلومات بحيث ت عبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها صدق تمثيل الظواهر والأحداث؛
- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

٤. **المجالات الرئيسة لتطبيق منهج القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وأمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية:** يغطي منهج تطبيق القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المجالات الرئيسية التالية **والتي يمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية مع مراعاة المعايير الشرعية:**[١٩]

١. **الأدوات المالية:** تقيد الأدوات المالية عند نشوئها بالكلفة، لإغراض قياس الأدوات المالية بعد نشوئها فان المعيار المحاسبي يصنف **الموجودات المالية** على النحو التالي:

أ. قروض وديون لا يحتفظ بها للاتجار وتقاس بالكلفة؛

ب. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعات ثابتة وتملك المؤسسة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة – وهنا يمكن الإشارة الى عدم التعامل بالسندات في المصارف الإسلامية -

ج. موجودات مالية مقاسه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل الموجودات المحتفظ بها للاتجار أي بغرض أخذ أرباح خلال فترة قصيرة وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمة العادلة؛

د. موجودات مالية متوفرة للبيع وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات من (2) و(3) أعلاه وتقاس بالقيمة العادلة.

أما المطلوبات المالية فيتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصًا أي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها، وتظهر المطلوبات المالية التالية بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات هي:

أ. التزامات مشتقات مالية – ولا يمكن التعامل مع المشتقات المالية في المصارف الإسلامية - ؛

ب. ومطلوبات مالية لأغراض الاتجار.

ويتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسب والملائم لها، وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد بشكل رئيسي على أسعار السوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج تسعير، من جانب

آخر يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الأسس المحاسبة المتبعة في المحاسبة عن الموجودات المالية التي يتم حيازتها لإغراض التحوط على النحو التالي:[٢٠]

أ. **تحوط القيمة العادلة:** يؤخذ التغيير في الموجودات والالتزامات المتعلقة به إلى بيان الدخل؛

ب. **تحوط التدفقات النقدية:** يؤخذ التغيير إلى حقوق الملكية لحين تحققه؛

ج. **تحوط صافي الاستثمار الخارجي:** يؤخذ التغير إلى حقوق المساهمين لحين التخلص من الاستثمار وعندها يؤخذ التغيير إلى بيان الدخل، إن التحوط لأسعار الفوائد تعد تحوطًا للقيمة العادلة.

٢. **الاستثمارات العقارية:** يتم إظهارها بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل (علمًا بأنه يسمح بإظهارها بالكلفة بعد الاستهلاك مع الإفصاح عن قيمتها العادلة بتاريخ البيانات المالية). حيث تم إصدار معيار المحاسبة الدولي 40 العقارات الاستثمارية من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في افريل2000، وضرورة اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي 40 المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية والذي يمكن المصارف الإسلامية استعماله إذ إن هذا المعيار:[٢١]

أ. يحدد قواعد المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية والإفصاحات المتعلقة بها؛

ب. يتم تطبيق هذا المعيار على الاعتراف بالاستثمارات العقارية وقياسها والإفصاح عنها؛

ج. يطبق هذا المعيار على الاستثمارات العقارية المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي بالنسبة للمستأجر وعلى قياس الاستثمارات العقارية المؤجرة بموجب عقد إيجار التشغيلي بالنسبة للمؤجر.

ثانيا: تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية.

لقد نصت الفقرة (٧٨) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية على أن: " معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية لتحديد الوضع المالي العام للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها مفيدة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها، في كثير من الأحيان، تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات. وتمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك، وتوفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها. وعندما لا يظهر المشروع الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية فإنه يقوم بتوفير معلومات القيمة العادلة من خلال إفصاح إضافي "[٢٢].

كما أن العديد من الدراسات[٢٢] أكدت على أن بيانات القيمة العادلة تقدم قوة تفسيرية أكبر من بيانات التكلفة التاريخية وذلك في ظل بعض الأوضاع الخاصة ونجزها فمايلي:

يذكر (الهواوي، ٢٠٠٣م) بأوجه القصور المأخوذة على القوائم المالية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية من حيث عدالة التمثيل للمركز المالي الحقيقي الذي تعكسه القوائم المالية، مشيرا في نفس الوقت إلى عدم إمكانية اتخاذ إي قرار استثماري بدون توفر معلومات محاسبية مناسبة لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد؛

توصل (المغيولي، ٢٠٠٣م) إلى أن زيادة ملاءمة معلومات القوائم المالية لمتخذ القرار من خلال زيادة استخدام القيم الجارية (العادلة) قد يكون مصحوبا بنقص في مصداقيتها، الأمر الذي يستوجب تعزيز معلومات القوائم المالية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية تعد وفقا للقيم الجارية (العادلة) مما يزيد من خاصية الملاءمة (Relevance) للمعلومة وفي نفس الوقت يحافظ على خاصية المصداقية (Reliability)؛

بين (خليل، ٢٠٠٣م) أهمية المعلومات المحاسبية كمصدر رئيسي للمعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية المختلفة، موضحا أن تعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية واختلاف طبيعة استخداماتهم لها قد أدى إلى ضرورة تنوع الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية للوفاء بمتطلبات الأطراف المختلفة، مثل: الملاءمة (Relevance)، التوقيت الملائم، إمكانية التحقق (Verifiability)، الموضوعية (Objectivity)، عدم التحيز (Unbiased)، الموثوقية وإمكانية الاعتماد (Reliability)، الاكتمال (Completeness)، الوضوح (Clarity)، كما أوضح أن لتعدد

الخصائص أثر كبير في تطور الكثير من المفاهيم والمبادئ المحاسبية، فخصائص المعلومات المحاسبية عموما هي نتاج تفاعل المبادئ والقواعد المحاسبية المطبقة في الواقع العملي، حيث تعكس مضمون هذه المبادئ والقواعد، وتعكس أيضا العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على اختيار الإدارة للسياسات والمبادئ المحاسبية؛

وتوصل (الصيح، ٢٠٠٥م) إلى محدودية درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا للتكلفة التاريخية، مؤكدا على عدم صلاحية مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد البيانات المالية في ظل التضخم وضرورة التوجه نحو استخدام طرق تتضمن تعديلا يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.

١. **مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة:** إحدى الشركات الاسترالية AOFM تستخدم التكلفة التاريخية لتقييم أصولها وخصومها المالية، بما فيها المشتقات، ويستعمل العائد الثابت لقياس الأداة المالية خلال مدة حياتها، بغض النظر عن حركات العائد في السوق. هذه الشركة أصدرت في 01 جويلية ٢٠٠٤ سند قيمته٥٠٠ مليون دولار، بمعدل فائدة ثابت ٧,٥ بالمائة، يستحق في ١٥ سمبتمبر ٢٠٠٩، سعر السند في السوق ٥٥٢ مليون دولار بمعدل فائدة ٥,٦٥ بالمائة. يتضمن ١١ مليون دولار فائدة مستحقة فيما يخص القسيمة المقبلة على السند (١٨,٧٥ مليون دولار في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٤). الرسم البياني التالي يبين لنا الميزانية باستخدام المعلومات على أساس التكلفة التاريخية.

الشكل رقم (٠١)

البيان الذي يمثل الميزانية باستخدام المعلومات على أساس التكلفة التاريخية.

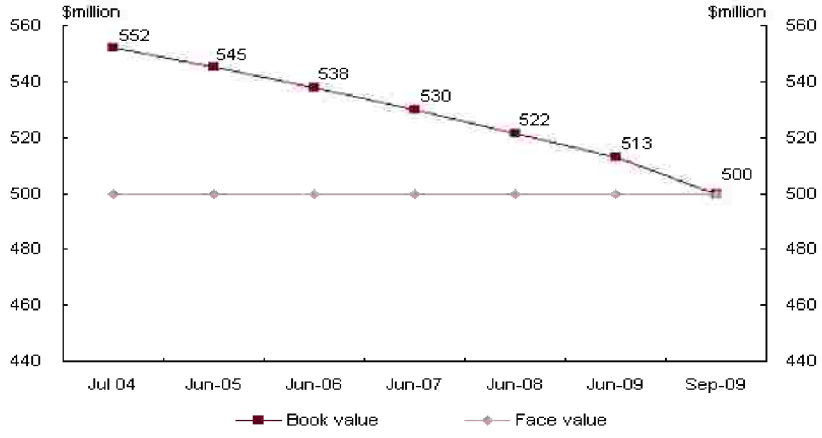

المصدر: هوام جمعة، **مدى ملاءمة القيمة العادلة لتقرير المالي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: "**المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية**"؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٢. نقلاً عن:

Fair Value Accounting, Introduction Of Commonwealth of Australia , 2004

واضح من الرسم أعلاه أن التكلفة التاريخية للسند تبدأ في النقصان بالرغم من ثبات العائد من قيمة الإصدار **من** ٥٥٢ مليون إلى ٥٠٠ مليون عند استحقاقها، وهذا راجع إلى عامل مرور الزمن.

أما الرسم الموالي فهو يتعلق بتكلفة خدمة الدين باستخدام التكلفة التاريخية، حيث نتج عن استخدام التكلفة التاريخية فائدة متوقعة ومرنة للسند (٣٠ مليون دولار كل سنة مالية).

الشكل رقم (٠٢)

البيان الذي يمثل تكلفة خدمة الدين باستخدام التكلفة التاريخية.

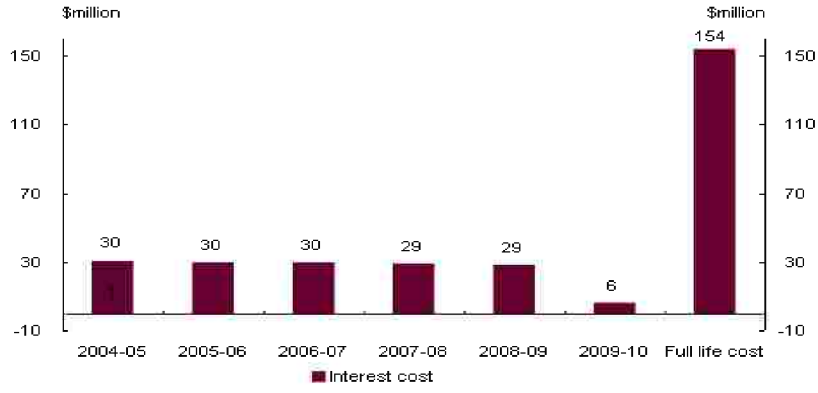

المصدر: هوام جمعة، **مدى ملاءمة القيمة العادلة لتقرير المالي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: "**المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية**"؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٣. نقلاً عن:
Fair Value Accounting, Introduction Of Commonwealth of Australia , 2004

إن التقييم على أساس القيمة العادلة كما سنرى من خلال الرسم البياني الموالي فإنها تعطي نتائج غير متوقعة ومتغيرة، فمعدل الفائدة للسند يتغير من سنة لأخرى ، فإذا افترضنا أن المعدل في نهاية جوان من كل سنة هو ٧,٥٪ في ٢٠٠٥، ٩ ٪ في ٢٠٠٦، ٨ ٪ في ٢٠٠٨ و٦ ٪ في ٢٠٠٩ على التوالي، وان التغير في المعدل من سنة لأخرى هو من ٥٠ إلى ٢٠٠ نقطة، أجال الأداة المالية هو محدد لحساسية سعرها للتغيرات في معدل الفائدة، كلما كان الأجل طويل كلما كانت الحساسية اكبر(في مثالنا أجل السند هو حوالي ٥ سنوات من تاريخ إصداره) .

الشكل رقم (٠٣): التقييم على أساس القيمة العادلة.

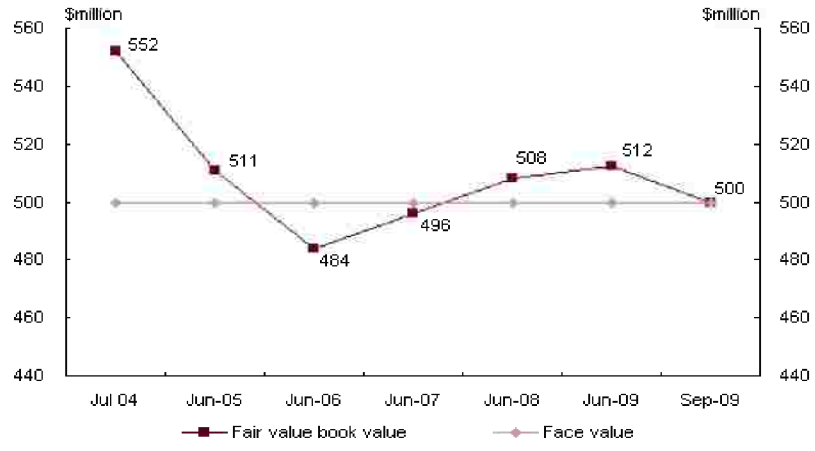

المصدر: هوام جمعة، **مدى ملاءمة القيمة العادلة لتقرير المالي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: "**المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية**"؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٣، نقلاً عن:

Fair Value Accounting, Introduction Of Commonwealth of Australia , 2004

من البيان أعلاه نلاحظ انخفاض في القيمة العادلة بمبلغ ٤١ مليون دولار وهذا راجع إلى عنصرين:

- التدني - Amortasition - بـ ٧ مليون دولار بسبب العامل الزمني؛
- إعادة تقييم العائد – انخفاض بـ ٣٤ مليون دولار بسبب زيادة العائد في السوق.

إن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية كأساس القياس يعترف فقط بالتدني عند تحديد قيمة السند ، في حين أن التقييم على أساس القيمة العادلة يعترف بالعنصرين.

أما الرسم الموالي فهو يتعلق بتكلفة خدمة الدين، حيث نلاحظ أن الفائدة تتغير كذلك وغير متوقعة عند استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس، فمثلاً كان العائد على السند ٤ مليون دولار في ماي ٢٠٠٤ ، في حين أن تكلفة خدمة الدين هي ٥٠ م دولار في جويلية ٢٠٠٦.

إعادة تقييم العائد يمثل التكلفة / العائد على امتلاك فائدة في محيط متغير الفائدة، إن العائد المحقق في ماي ٢٠٠٤ ، على السند يعود إلى الزيادة في معدلات الفائدة (علاقة عكسية بين العائد والسعر). أما في جويلية ٢٠٠٦ ، إن مصروف الفائدة الناتج من الاستمرار في الامتلاك يرجع إلى انخفاض في معدلات الفائدة.

الشكل رقم (٠٤)

البيان الذي يمثل تكلفة خدمة الدين باستخدام التكلفة التاريخية.

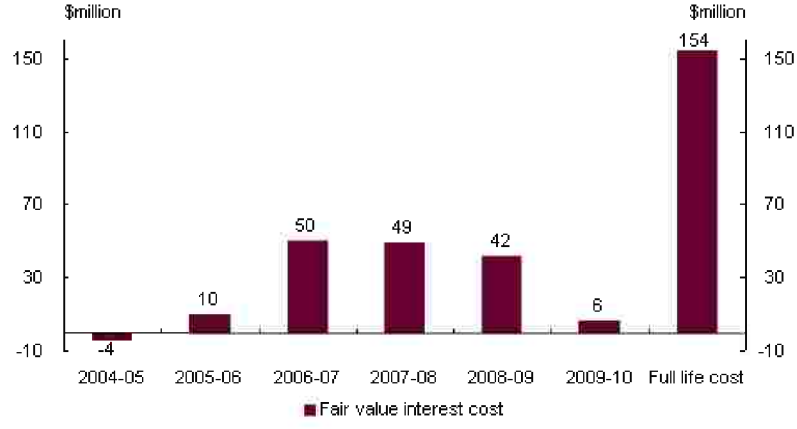

المصدر: هوام جمعة، **مدى ملاءمة القيمة العادلة لتقرير المالي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: "**المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية**"؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٣. نقلاً عن:

Fair Value Accounting, Introduction Of Commonwealth of Australia , 2004

أما الرسم البياني الموالي فهو يمثل مقارن بين المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية والمحاسبة على أساس القيمة العادلة بالنسبة لعبء الفائدة.

الشكل رقم (٠٥)

مقارن بين المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية والمحاسبة على أساس القيمة العادلة بالنسبة لعبء الفائدة.

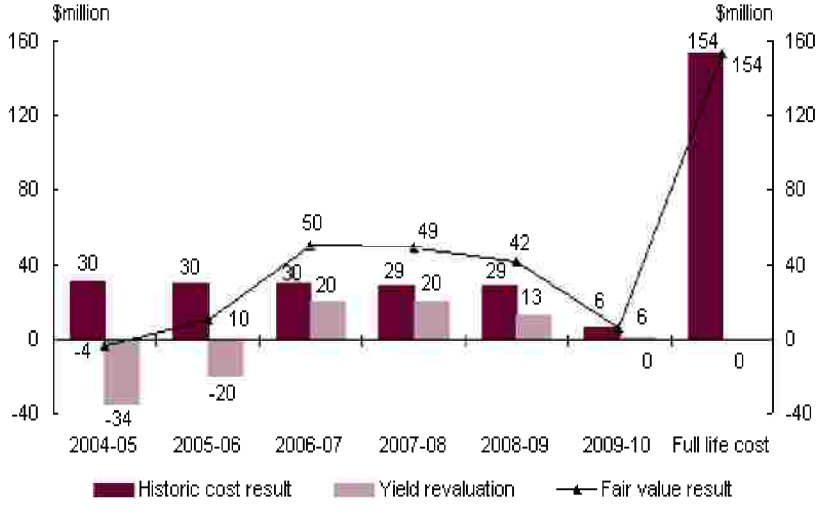

المصدر: هوام جمعة، **مدى ملاءمة القيمة العادلة لتقرير المالي**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: "**المؤسسة على ضوء التحولات**

المحاسبية الدولية"؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة عنابة، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٣. نقلاً عن:
Fair Value Accounting, Introduction Of Commonwealth of Australia , 2004

إن تكلفة خدمة الدين سوف تكون متساوية تحت الطريقتين المحاسبيتين، لكن الاختلاف المحاسبي في العائد قد ينشأ عادة من دورة محاسبية إلى أخرى، في استراتيجية إصدار أو امتلاك إلى غاية استحقاق الأداة سيكون الأثر مساويا للصفر، لكن اثر إعادة التقييم سوف يكون واضحا إذا قررت الشركة التنازل عن الأداة قبل الاستحقاق فقد تلجأ إلى استرداد الأداة لغرض تحقيق الربح، إعادة هيكلة الدين..الخ.

وفقا لذلك، فالمقياس الملائم لتكلفة خدمة الدين لتقييم الأداء هو منفصل عن أهداف الذمة المالية للشركة، وأنها تعتبر إن التكلفة التاريخية هي أكثر ملاءمة لأغراض الإصدار ووظائف الإدارة، أما القيمة العادلة في أكثر ملاءمة للمنظمات التي تركز على المتاجرة قصيرة المدى وناتج الربح، فهي تربط النتيجة بمعدلات السوق الجارية وتمحي اثر الأحداث للسنوات الماضية من دخل السنة الجارية. كذلك فالمعلومات على أساس القيمة العادلة هي ذات منفعة لمستخدمي القوائم المالية، فهي تسهل تقييم التعرض إلى الخطر المالي مثل حساسية معدل الفائدة وخطر القرض.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فيمكن الاستفادة من خصائص نموذج القيمة العادلة ولكن لأبدا من مراعاة المبادئ الشرعية لتطبيق هذا النموذج وتطبيق ما يمكن ان يتوافق مع المعايير الشرعية.

أ. **علاقة محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير المالية:** أعلن مؤخراً مجلس معايير المحاسبة الدولي "IASB" ومجلس المعايير المحاسبة

المالية "FASB" عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من رئيس هيئة سوق المال الهولندية السيد HANS " Hoogervost" والمفوض السابق لرئيس هيئة سوق المال الأمريكية "SEC" السيد"HARVEY" "Gold Schmid" والتي شملت كذلك عداداً من الأعضاء من فئات المستثمرين، المراجعين، ومستخدمي القوائم المالية وقد أنيط بهذه اللجنة مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد القوائم التقارير المالية في ظل الأزمة المالية وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية تنافس بشكل منسق على مستوى عالي جدا وأن كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية سيلتزم بتوصياتها التزاماً كاملاً وهدفت هذه المجموعة إلى تحقيق هدفين هما[٢٤] تطوير معايير عالمية لإعداد قوائم وتقارير مالية تتمتع بدرجة عالية من الشفافية؛

ب. إعداد الآليات ودلائل الإرشاد المناسبة للتطبيق؛

هذا وقد أكدت إحدى الدراسات (DIFABIO, 2009) أنه يجب الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصاً أن لها دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وتم الاستشهاد بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لـ ٥٩٧ مستثمر، والذي أشار إلى: [٢٥]

أ. أن ٧٩٪ من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة؛

ب. أن ٨٥٪ من المستثمرون يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة في جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

كما أكدت دراسة (شنوف شعيب، ٢٠٠٩) على أهمية الاعتماد على عدد محدود من المؤشرات المحاسبية التي تتميز بالملائمة مع التركيز على القدرة التنبؤية للمعلومات الناتجة عن تلك المؤشرات، والقدرة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب المحاسبية الأخرى بحيث يمكن الاستعانة بنسب محددة عند تقييم قطاع صناعي معين بدلاً من استخدام عدة نسب لتحقيق نفس الغرض، وأكدت الدراسة على أنه يجب السعي في ظل الأزمة المالية العالمية إلى بناء نموذج كمي تنبؤي يتوافق مع متطلبات سوق الأوراق المالية ويتلاقى أوجه القصور التي شابت بناء النماذج الكمية المماثلة والواردة بالفكر المحاسبي المعاصر وخاصة في مجال التحليل المالي المتقدم.

وركزت الدراسة على مقومات هذا النموذج بحيث يعتمد على تحليل القوائم المالية من خلال عدد من النسب المالية التي يعتمد عليها هذا النموذج حيث تتضمن بعض النسب المحاسبية التي تشير إلى مدى تعرض الشركات المساهمة للأزمات المالية وخاصة تلك الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، **ومن أهم هذه النسب ما يلي:**

أ. نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية وانخفاض النسبة يقترن بوجود أزمة مالية؛

ب. نسبة حقوق الملكية إلى رأسمال المدفوع وزيادة النسبة يفصح عن وجود أزمة مالية؛

ج. نسبة الربح من العمليات الأخرى إلى صافي الربح الكلي وترتفع هذه النسبة في أوقات الأزمات المالية.

كما أشارت دراسة (SILVEERS, 2009) إلى تبني مجلس المعايير المحاسبة الدولية ما يعرف بمفهوم القيمة السوقية للقيمة العادلة، وهي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف التعامل ممن لديهم الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق، وتكون المعاملات في ظل منافسة حرة بما يحقق خاصية الملائمة، وفي هذه الحالة تكون القيمة العادلة المقياس الأكثر ملائمة، وهذا يعني أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS تتضمن عملية الاعتراف بالأصول والخصوم والتي تقاس مبدئيا على أساس التكلفة التاريخية ثم يعاد قياسها والاعتراف بها على أساس القيمة العادلة. فإذا أمكن تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملاءمة يعد أمرا جوهرياً في ظل مفهوم الدخل الشامل حيث أن أي تعديل في القيمة العادلة سوف يترجم مباشرة إلى أرباح أو خسائر في تقيم أداء المؤسسة [٢٦].

وناقشت دراسة أخرى (Greuning, 2009) أهمية معايير التقارير المالية الدولية بالنسبة للمستثمرين والمقرضين، حيث ينصب اهتمامهم على تقدير صافي قيم التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة. وتكون المعلومات الناتجة عن نموذج القيمة العادلة أكثر ملائمة لما تملكه من قدرة تنبؤية أعلى عند تقدير تلك القيم [٢٧].

كما أيدت دراسة (خالد حسين، ٢٠٠٩) قياس بنود القوائم المالية على أساس القيمة العادلة حيث أنها المقياس الأكثر ملائمة لتقارير عن قيم الأصول والخصوم التي يتم تداولها من قبل المؤسسة، وأن القيمة العادلة للأصول التي تملكها المؤسسة أو المتاحة للبيع هي القيمة الملائمة. بالرغم

من أن الدراسة تضمنت تساؤل عن معنى تقييم المؤسسة وفقا للتغيرات في قيم الأصول والخصوم التي لا تنوى المؤسسة الاتجار بها[٢٨].

وبمكن أن نعرض استكمالاً لتوكيد العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير من خلال عرض علاقة محاسبية القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في التقارير المالية كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٣): علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية

الخصائص	الملائمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
نموذج القيمة العادلة	يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات؛ تطبق معلومات القيمة العادلة	يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوافر فيها ثلاثة سمات هي القابلية لتحقق والصدق والحياد؛ وبمطابقة خصائص	يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا	يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة

الخصائص	الملائمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
	بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات؛ عدم ملائمة	الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية؛ وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصرالأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل	ثبت أفضلها وملاءمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية؛ وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة الحالية وصافي	لعدد من الفترات المالية. ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الصول والالتزامات المالية. نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة

الخصائص	الملائمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
	المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلاً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.	تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.	التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.	للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن تطبيق القيمة العادلة كمبدأ عام للتقييم يطرح العديد من المشاكل في مجال التطبيق ويثير الجدل على الرغم من المزايا النوعية للتقييم بالقيمة العادلة، حيث ينتج بشكل عام ملاحظات استنتاجية ترجع الى الانتقادات الموجهة النابعة من نقص التدراسات التجريبية، كما أن إدخال هدف التقييم في الفكر المحاسبي يطرح تساؤلات قانونية عن مدى موضوعية الطرق المحاسبية في التقييم ويلح على ضرورة وضع إطار فلسفي فكري وهذا راجع الى فعالية السواق المالية كفرضية للعمل.

١. **التطبيق التجريبي الميداني لملاءمة القيمة العادلة:** نشر بيان (FASB) في عام ١٩٧٨ بيان المفاهيم رقم (١) مبيناً بأن الهدف الرئيسي للإبلاغ المالي يقع في تزويد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات. وقد وضع هذا تغير في اتجاه وضع المعايير المحاسبية، كما أن النشرة رقم (٢) قد أضافت "الملاءمة والموثوقية" (Relevance & Reliability) على أنهما الصفتين النوعيتين الأكثر أهمية للمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة. وتكون المعلومات المحاسبية موثوق بها إذا كانت قابلة للصحة والتحقق، ومحايدة، ولديها تمثيل صادق وأمين. ونلاحظ من هذا التعريف بأن التكلفة التاريخية ليست ملائمة وذات صلة - ليست في الوقت المناسب- وغير موثوق بها - قابلة للصحة والتحقق، ولا تمثل بصدق الأحداث أو العمليات الجارية- . إن القيمة العادلة في التطبيق الجاري لـ (FASB) تتطلب استخدام القيمة السوقية- إن وجدت- أو معلومات السوق – مدخلات- لاحتساب التقدير. وهذه محاولة لجعل القيمة العادلة على أنها موثوق بها إلى أكثر حد ممكن. ومع ذلك، فإن معارضي القيمة العادلة استمروا

في انتقاد فقدان هذه القيمة للموثوقية عندما لا توجد قيمة سوقية. وأما بالنسبة للملاءمة، يمكن أن تكون القيمة العادلة ذات صلة وملائمة في الوقت المناسب.

وبناء على ما تم تناوله سابقاً، فإن الإبلاغ المالي الفاعل يجب أن يحقق عدة أهداف واسعة، حيث يجب أن يساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية الحاليين والمستقبليين على أمور عديدة، منها:

- اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية الرشيدة؛
- تقييم التدفقات النقدية المتوقعة؛
- تقييم التقرير عن موارد المشروع والالتزامات على هذه الموارد والتغيرات التي طرأت عليها؛
- تقييم التقرير عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية؛
- تقييم التقرير عن أداء المشروع وأرباحه؛
- تقييم السيولة واليسر وتدفق الأموال؛
- تقييم وصاية الإدارة والأداء؛
- شرح وتفسير المعلومات المالية.

ولقد تم تطبيق ترجمتين مختلفتين في السبعينات من القرن الماضي للتكلفة الجارية لبعض الشركات المساهمة العامة الكبرى. ولكن هذه التجربة المبكرة للتكلفة الجارية تبين بأنه ليس لها صلة أو ملاءمة للمستخدمين المقصودين للبيانات المالية.

وبعد التحاق السيد Burton بهيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) في عام ١٩٧٢ كمحاسب رئيسي، فقد تغير الموقف بالهيئة لصالح استخدام طريقة أكثر ملاءمة - غير التكلفة التاريخية- . وفي عام ١٩٧٦ أصدرت (SEC) Accounting Series Release (ASR 190) بيانات تطلب فيها الإفصاح عن تقدير للتكاليف الاستبدالية للأصول العينية الموجودة في المؤسسة. كما أن (FASB) أصدر بعد ذلك النشرة رقم ٣٣ مطالباً الإفصاح عن التكلفة الجارية للأصول العينية في تقارير، وذلك باستخدام أسعار قياسية لتعديل التكلفة التاريخية الأصلية للأصل بالنسبة للتضخم.

وبعد أن أصبح كل من FASB 33 and ASR 190 ساري المفعول حاولت عدة دراسات ميدانية تقييم ملاءمة متطلبات الإفصاح، حيث وجد بعض الباحثين دليلاً يقترح بأن للتكلفة الجارية محتوى معلومات إضافية تزيد عن تلك التي تزودها التكلفة التاريخية في بعض الصناعات. ومع ذلك، فإن الدليل من معظم بحوث ميدانية أخرى اقترحت غير ذلك، حيث جادلوا بأن استخدام التقديرات المبنية على أساس الأرقام القياسية للتكلفة الجارية لا تقدم معلومات إضافية للسوق لأن مستخدم البيانات يستطيع الحصول على مثل هذه المعلومات قبل نشر البيانات المحاسبية.

لذلك يمكن القول على أن نموذج محاسبة القيمة العادلة لها أثر ايجابية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة خاصية الملاءمة لذلك يمكن استفادة المصارف الإسلامية من تطبيق هذا النموذج بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الخاتمة

لعل أكثر ما تشكو منه المحاسبة هو كثرة الطرق والسياسات وتعدد البدائل والنماذج المحاسبية التي وإن نظر إليها على أنها تحقق التنويع والتنوع، بحيث تختار كل مؤسسة ما يرون لها من بدائل ومبادئ المحاسبية متعارف عليه والمقبولة قبولا عاما، وما يناسب حجمها وظروفها وطبيعة اعمالها والبيئة المحيطة بها إلى أن ذلك يعتبر من عيوب المحاسبة التي قد تتسبب في الإفصاح عن معلومات مالية مظللة قصدا أو عن غير قصد ورغم جاذبية منهج القيمة العادلة إلى أنه قد يكون من الصعب القول أن هذا المنهج قد قدم برنامجا متكاملا في مجالات الاعتراف والإفصاح المالي، كونها تعاني من بعض العيوب منها:

١. إن القيام بالتقديرات والتقييمات المترتبة على إتباع مفهوم القيمة العادلة إذا لم يتوفر سوق لبعض البنود سيتطلب بذل جهود كبيرة، وتحمل مصاريف إضافية تؤدي إلى رفع التكلفة، مما قد لا يعود على المؤسسة بعائد يتناسب مع التكلفة الإضافية؛
٢. إن القيام بالمهمات المطلوبة وفق متطلبات مفهوم القيمة العادلة تتطلب فترة زمنية أطول لجمع البيانات وإعداد القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تأخير إعداد هذه القوائم وما يترتب ذلك من عدم استيفاء لبعض المتطلبات الإفصاح، أو الاشتراطات المطلوبة من الجهات الرسمية والقانونية، وتأخير وصول معلومات إلى مستخدمي البيانات المالية؛
٣. إن القيمة العادلة وهي تقدم البديل لمبدأ التكلفة التاريخية، أبرزت مفاهيم متعدد لحل إشكالية واحدة، وساهمت بالتالي في زيادة البدائل وتنوع الحلول بدلا من الاقتصاد على مفهوم واحد يساعد على التوحيد.

وإن من سمات الاقتصاد الناجح انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لأن الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الضعف أو القوة فيه وحائل دون تفاقم الفساد، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة ودقيقة، ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تنهض من مستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية لا تغني ولا تسمن من جوع إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي، إن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإبلاغ المالي العام أهدافه وهي تلبية حاجات ومتطلبات الأطياف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

لذلك يمكن للمصارف الإسلامية مواكبة التغيرات الحادثة على هذا المستوى والاستفادة من هذا النموذج الجدير بالتطبيق مع مراعاة الجوانب الشرعية في تطبيقها والاستفادة من اهم المزايا لمحاسبة القيمة العادلة التي تتماشى مع احكام الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

١. **نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة المتواضعة يمكن أن نخلص بمجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيا، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في الإدارات وبخاصة معدي التقارير المالية وذلك من خلال عقد دورات

تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة؛

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدى إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للمصارف الإسلامية فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية؛
- إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية؛
- هناك تفاوت في الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة خاصة من الجهات المسئولة عن مراجعة البيانات المالية في الدول العربية قبل إصدارها في التأكيد من كفاية الإفصاحات والتزام المؤسسات بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة بقواعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشرافية وخاصة الأدوات المالية داخل المصارف الإسلامية في ظل غياب أسواق مالية إسلامية؛
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأعمال؛
- يمكن تحديد القيمة العادلة لأصل مالي والالتزام مالي باستخدام طريقة من عدة طرق مقبولة بشكل عام؛

- القيمة العادلة توفر أساسا أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛
- إن الابلاغ عن جميع الأصول بالقيمة العادلة سوف يسمح للتأثيرات الاقتصادية أن تعكس بشكل أفضل بالنسبة لدخل الفترة الجارية بدون أن يتطلب ذلك تطبيق – تنفيذ- نموذج تحوط محاسبي معقد لتقليل الاختلاف في الابلاغ لنموذج القياس المختلط حيث تقاس بعض الأصول والالتزامات المالية التي يتم الإبلاغ عنها بالقيمة العادلة وبعضها الآخر يتم قياسه بالتكلفة التاريخية؛
- إن واضعي معايير المحاسبة يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة حتى لو كانت الأصول ليس لها أسعار سوقية يمكن ملاحظتها - أو ليست متوفرة - تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.

٢. **التوصيات:** في النهاية، للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على المعلومات المحاسبية وعلى الاقتصاد ككل، ويمكن أن تطبيق نموذج القيمة العادلة في المصارف الإسلامية ولكن إن توفرت عدة أمور، ومن أهمها:

- توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن المصارف الإسلامية من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية؛
- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة وخاصة من الجانب الشرعية لتمكين المصارف الإسلامية استخدام والاستفادة من المزايا التي تتمتع بها محاسبة القيمة العادلة؛

- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات امصارف المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط؛
- ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة خاصة الأدوات المالية؛
- لأبدا من تحقيق أهداف البيانات المالية بشكل أفضل من خلال زيادة مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام، عن طريق تحسين نسبة الالتزام بقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة بشكل خاص:

✓ الموجودات المالية والمطلوبات المالية؛الاستثمارات العقارية؛

✓ مخاطر الأدوات المالية؛

✓ الموجودات غير الملموسة؛

✓ والموجودات الأخرى.

- العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار الدول العربية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية؛
- توجيه البحوث والدراسات لتناول هذا الموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت القياس المحاسبي في المصارف الإسلامية بصفة عامة ومحاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة.